

ديسمبر

2022

الجمهورية التونسية

وزارة العدل

المشروع السنوي للأداء

لسنة 2023

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف



الفهرس

- 3 الاستراتيجية المهمة:
- 6 2. برامج المهمة:
- 6 B. الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى:
- 12 البرنامج عدد 1: برنامج العدل
- 13 1.1 - تقديم استراتيجية البرنامج :
- 15 2. أهداف ومؤشرات قياس الأداء:
- 15 1.2: تقديم الأهداف ومؤشرات قياس الأداء:
- 31 3. الميزانية وإطار نفقات برنامج العدل متوسط المدى 2025-2023:
- 33 البرنامج عدد 2: برنامج السجون والإصلاح
- 34 -1. تقديم البرنامج:
- 34 1.1- استراتيجية البرنامج:
- 36 2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:
- 36 1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:
- 45 2.2: تقديم أنشطة البرنامج وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:
- 50 البرنامج عدد 9: برنامج القيادة والمساندة
- 51 1.1- الاستراتيجية:
- 53 2.1- الهياكل المتخلطة:
- 54 2- أهداف ومؤشرات الأداء:
- 54 1.2- تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:
- 64 3-2: مساهمة الفاعلين العموميين في أداء برنامج القيادة والمساندة:
- 65 3 الميزانية وإطار نفقات برنامج القيادة والمساندة متوسط المدى 2025-2023:
- 68 بطاقات مؤشرات أداء برنامج العدل
- 94 بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج السجون والإصلاح
- 111 بطاقة مؤشرات أداء برنامج القيادة والمساندة
- 124 بطاقة مؤشر الأداء: نسبة التطور السنوي في الموارد المالية المتأتية من خطايا التقاضي
- 128 بطاقة الفاعل العمومي المتدخل في برنامج القيادة والمساندة
- 129 ديوان مساكن القضاة وأعاون وزارة العدل
- 130 1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2023):
- 131 بطاقة إدراج مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى المهمة

المحور الأول

تقديم المهمة

1. استراتيجية المهمة:

تسعى مهمة العدل وبشكل دائم إلى ترسيخ مبادئ العدالة والمساواة وسيادة القانون وذلك بإرساء مرفق قضائي عدلي عصري يضمن الحقوق والحريات وحق التقاضي وتوفير محاكمة عادلة لكل المواطنين على قدم المساواة ودون تمييز، قوامه قضاء مستقل ومنظومة سجنية متلائمة مع المعايير الدولية. ويدفع الاقتصاد الوطني ومواكبا للتحويلات الرقمية. وتستند استراتيجية مهمة العدل على دستور الجمهورية التونسية المتضمن لمبادئ حقوق الإنسان الحافظة لحرية وكرامته وواجبات الدولة وفي إطار مبادئ الحياد والمساواة والشفافية والنزاهة، وعلى الأمر عدد 1062 لسنة 1974 المؤرخ في 28 نوفمبر 1974 المتعلق بضبط مشمولات وزارة العدل.

كما تستند هذه الاستراتيجية على جملة من الالتزامات والتعهدات الدولية التي صادقت عليها البلاد التونسية والتشاريع الجاري بها العمل ذات العلاقة بالمهمة وخاصة منها:

- ✓ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 (الإزام معنوي).
- ✓ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966 والذي صادقت عليه تونس في 18/03/1969.
- ✓ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة: 1984/12/10 وصادقت عليها تونس في 23/09/1988.
- ✓ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
- ✓ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (المعتمدة بنيويورك في 31 أكتوبر 2003).
- ✓ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
- ✓ بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال.

كما تتخرط في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030. حيث تساهم مهمة العدل في إدماج مقاربة النوع الاجتماعي وتحقيق المساواة بين الجنسين والسعي نحو تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر "المساواة بين الجنسين" باعتباره يشكل جزءا لا يتجزأ من جهود حماية حقوق الإنسان ورافدا للقضاء على الفقر والتمييز ودفعا

التنمية الشاملة. هذا ويعتبر الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة "السلام والعدل والمؤسسات القوية" هدفا رئيسيا تساهم مهمة العدل في تحقيقه من خلال تقريب العدالة من المواطنين وإتاحة إمكانية الوصول إليه بأيسر الطرق، وبناء مؤسسات فعّالة تقدم خدمات ذات جودة وخاضعة للمساءلة، وتعزيز سيادة القانون وإنفاذه على الجميع.

أما على المستوى الوطني فيعتبر مخطط التنمية مرجعية هامة لعمل مهمة العدل وضبط الآفاق والاستراتيجيات والأهداف الخاصة بالقطاع للفترة 2023-2025. حيث تساهم المهمة في تحقيق توجهات المخطط التنموي 2023-2025 المتعلقة بضمان الحقوق والحريات واستقلالية القضاء ودفع الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال.

كما تساهم المهمة بصفة فاعلة في تنفيذ الاستراتيجيات والتوجهات والبرامج الوطنية في مجال النوع الاجتماعي من خلال المساهمة في تنفيذ آثار الخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي والاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، والخطة الوطنية للاقتصاد. وذلك تأكيدا منها للانخراط الفعلي في مجال حماية حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة. ومن خلال مخرجات تشخيص واقع القطاع تم تحديد أهم نقاط القوة التالية:

- تعاون دولي نشيط يساهم في إنجاز المشاريع ذات علاقة بالبنية التحتية والتجهيزات والتكوين التخصصي بالداخل والخارج،

- إدماج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن التمشي الإصلاحى للمنظومة العدلية حيث ارتكز المخطط القطاعي للتنمية للمنظومة القضائية والسجنية 2023-2025 على مقاربة

اجتماعية وذلك بإدراج النوع الاجتماعي بالمنظومة العدلية وتعزيز الضمانات القانونية للمرأة والطفولة وكبار السن والمودعين بالسجون،

- إطار بشري مختص في العديد من المجالات قابل للتطور وتنمية قدراته

- ملائمة جانب هام من التشريع الوطني مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان بحيث ستعمل المهمة على رفع التحديات التالية:

✓ تثمين الإطار البشري للرفع من جودة العدالة وتقليص الزمن القضائي

✓ تفعيل آليات العقوبات البديلة لضمان الحريات والحد من ظاهرة الاكتظاظ بالسجون،

✓ توفير بنية تحتية رقمية ملائمة لتحقيق التحول الرقمي للعدالة

✓ تدعيم دور العدالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
 ✓ اتفاقيات دولية قاعدة مرجعية لتعزيز الحقوق والحريات وتوفير ضمانات المحاكمة العادلة،

✓ تثمين المعطيات الإحصائية للمساعدة في اتخاذ القرار
 وتتمثل أهم النقاط التي تعمل الوزارة على تحسينها:

- نقص في آليات التخطيط والمتابعة والتقييم
- عدم مواكبة المنظومة العدلية للتحول الرقمي
- عدم تثمين دور العدالة في دفع التنمية الاقتصادية
- عدم تثمين دور القضاء العقاري
- نقص في التنسيق بين هياكل المنظومة العدلية
- غياب تشخيص معمق بخصوص النوع الاجتماعي.

❖ المحاور الاستراتيجية

تمّ تحديد خمس محاور استراتيجية تطمح المهمة إلى تحقيق الأهداف المحددة ضمنها خلال فترة المخطط 2023-2025:

1. ضمان الحقوق والحريات واستقلالية القضاء
2. دفع الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال
3. تحقيق الانتقال الرقمي للمنظومة العدلية
4. تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة
5. تحقيق انفتاح المنظومة العدلية على محيطها.

2- برامج المهمة:

تتكون مهمة العدل من برنامجين عمليين يمثلان السياسات القطاعية للوزارة وبرنامج قيادة ومساندة لهما كما يلي:

- البرنامج الأول: العدل
- البرنامج الثاني: السجون والإصلاح
- البرنامج التاسع: القيادة والمساندة.

2. الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى:**أ- ميزانية المهمة:****جدول عدد 1: تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2023****حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة**

الوحدة: ألف دينار

التطور		تقديرات 2023 (2)	ق م - تكميلي 2022 (1)	بيانات النفقات	
النسبة %	المبلغ (1)-(2)			اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
7,07%	51 330	777 200	725 870	اعتمادات الدفع	نفقات التسبير
7,07%	51 330	777 200	725 870	اعتمادات الدفع	نفقات التدخلات
9,06%	5 980	71 980	66 000	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
25,20%	14 489	71 980	57 491	اعتمادات الدفع	نفقات العمليات المالية
12,09%	1 000	9 270	8 270	اعتمادات التعهد	المجموع
12,09%	1 000	9 270	8 270	اعتمادات الدفع	
113,26%	26 990	50 820	23 830	اعتمادات التعهد	
7,05%	3 263	49 550	46 287	اعتمادات الدفع	
				اعتمادات التعهد	
				اعتمادات الدفع	
10,35%	85 300	909 270	823 970	اعتمادات التعهد	
8,36%	70 082	908 000	837 918	اعتمادات الدفع	

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

جدول عدد 2:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2023 حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور		تقديرات 2023 (2)	ق م تكميلي 2022 (1)	البرامج
النسبة %	المبلغ (1)-(2)			
6,19%	22 120	379 500	357380	البرنامج عدد 1: برنامج العدل
3,45%	12 407	371 900	359 493	اعتمادات الدفع
13,25%	56 090	479 460	423370	البرنامج عدد 2: برنامج السجون والإصلاح
12,73%	54 585	483 460	428 875	اعتمادات الدفع
1,53%	760	50 310	49 550	البرنامج عدد 9: برنامج القيادة والمساندة
2,11%	1 090	52 640	51550	اعتمادات الدفع
9,51%	78 970	909 270	830 300	اعتمادات التعهد
8.4%	70082	908 000	837918	المجموع العام اعتمادات الدفع

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

شهدت ميزانية مهمة العدل لسنة 2023 تطورا بقيمة 70082 ألف دينار دفعا تمثل

نسبة 8.4% مقارنة بسنة 2022 ويفسر هذا التطور أساسا بزيادة في قيمة الاعتمادات المخصصة لنفقات التأجير لفائدة كل من برنامج العدل ولبرنامج السجون والإصلاح. حيث يمثل التأجير الجزء الأكبر من الميزانية إذ تفوق نسبه 86.6% من جملة ميزانية المهمة. كما أن نسبة تطور نفقات التسيير بلغت 25.2% وهي نسبة لا تزال دون المطلوب رغم المجهود المبذول على مستوى المهمة لتجاوز النقائص. ويرجع ذلك لارتفاع أسعار الطاقة وديد المواد الاستهلاكية في كافة أنحاء العالم حيث خصص الجزء الأكبر منها لنفقات إعاشة المساجين (الأكلة). أما الارتفاع في نفقات التدخل فهو ناتج عن ارتفاع نفقات تأجير الملحقين القضائيين بالمعهد الأعلى للقضاء دون أن تسجل بقية النفقات ارتفاع في هذا الباب. أما بخصوص نفقات الاستثمار فقد تم الترفيع في نفقات التعهد بحوالي 26,990 مليون دينار سيخصص جزء منها

للبنية التحتية الرقمية للوزارة وهو ما سيكون له انعكاسا ايجابيا على مؤشر عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد ونسبة تطور المحاكمات عن بعد الذي سيساهم بدوره في تحقيق الهدف الاستراتيجي تدعيم النفاذ للعدالة دون تمييز. كما تم تخصيص اعتماد تعهد قدره 4 مليون دينار للشروع في دراسة تركيز أقطاب لنزاعات الاعمال وذلك من شأنه ان يساهم في تدعيم دور العدالة في التنمية الاقتصادية وتحسين مناخ الاعمال من خلال الإسراع في البت في النزاعات التجارية والعقارية.

وستعمل المهمة على إيجاد فرص التمويل الخارجي كالهبات العينية والمادية الهامة التي من شأنها التأثير ايجابيا على أداء المهمة على غرار ما تم خلال فترة المخطط السابق، حيث تم ربط الصلة عن طريق البعثات الدبلوماسية بالخارج مع المنظمات الحقوقية وغير الحكومية قصد مزيد العناية بالسجون وغرف الإيقاف خاصة فيما يتعلق بالأطفال والنساء وقصد توفير السوار الالكتروني كعقوبة بديلة للمبتدئين وكحل جذري للحد من الاكتظاظ في السجون ومن نسبة العود.

ب- إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025):

وتتوزع الاعتمادات المقترحة لسنة 2023 الخاصة بالمهمّة حسب البرامج وحسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة مع مراعاة إمكانيات ميزانية الدولة، وتتوزع النفقات على المدى المتوسط، كما يلي:

جدول عدد 3:**إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025):****التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)**

الوحدة: ألف دينار

تقديرات 2025	تقديرات 2024	تقديرات 2023	ق م - تكميلي 2022	إنجازات 2021	البيان
841 500	800 100	777 200	725 870	681 809	نفقات التأجير
76 300	74 130	71 980	57 491	68 963	نفقات التسيير
10 300	9 770	9 270	8 270	11 853	نفقات التدخلات
63 900	51 000	49 550	46 287	34 991	نفقات الاستثمار
					نفقات العمليات المالية
992 000	935 000	908 000	837 918	797 616	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

جدول عدد4:
إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)
التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات 2025	تقديرات 2024	تقديرات 2023	ق م -تكميلي 2022	إنجازات 2021	البيان
408 000	384 180	371 900	359 493	341 931	برنامج العدل
525 000	496 670	483 460	428 875	409 900	برنامج السجون والإصلاح
59 000	54 150	52 640	49 550	45 785	برنامج القيادة والمساندة
992 000	935 000	908 000	837 918	797 616	المجموع

تمّ تحديد إطار النفقات متوسط المدى بالتشاور مع وزارة المالية حيث من المنتظر أن تشهد ميزانية المهمة خلال السنوات الثلاث القادمة ارتفاعاً في كتلة الأجور بصفة خاصة باعتبارها تمثل حوالي 85 % من ميزانية المهمة، ناتج عن الانتدابات الخصوصية في بعض الأسلاك وتحيين مفعول الزيادات القطاعية في بعض الأسلاك، والترقيات المبرمجة. في حين أن الزيادة في نفقات التسيير لم تتجاوز نسبة زيادة 3% وكذلك بالنسبة لبقية النفقات التي لم تسجل زيادة ملحوظة باعتبار الظروف الاقتصادية الصعبة الذي تمر بها البلاد. بحيث تم تحديد إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025) لمهمة العدل لتبلغ خلال سنة 2025 حوالي 992 م.د أي بزيادة سنوية تتراوح بين 6.1 و 3.0%.

المحور الثاني:

تقديم برامج المهمة

البرنامج عدد1: برنامج العدل

إسم رئيس البرنامج: السيد سعيد بن رمضان، متفقد عام مساعد

تاريخ توليه مهمّة قيادة البرنامج: بداية من 01 جانفي 2020

1- تقديم البرنامج:

1.1 - تقديم استراتيجية البرنامج :

يعمل البرنامج في إطار الخطة الاستراتيجية للمهمة للسنوات 2023-2025 والتي تمّ من خلالها تحديد التوجهات العامة وأولويات الإصلاح في قطاع العدل بتونس، وفي هذا الإطار فإنّ استراتيجية برنامج العدل لسنة 2023 تركزت أساسا على إرساء منظومة قضائية ذات جودة تدعم الحقوق وتحمي الحريات وتيسر النفاذ إليها دون تمييز وتساهم في دفع الاقتصاد الوطني وتحقيق الانتقال الرقمي.

وتستند استراتيجية البرنامج على دستور الجمهورية التونسية والتشريعات الجاري بها العمل ذات العلاقة وجملة من التعهدات الوطنية والدولية المذكورة آنفا وخاصة منها:
✓ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 (الإزام معنوي).

✓ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966 والذي صادقت عليه تونس في 1969/03/18.

✓ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

كما أنّ استراتيجية برنامج العدل تكرّس المساواة بين النوع الاجتماعي بصفة عامة وبين الرجل والمرأة بصفة خاصة. حيث يساهم البرنامج بصفة فاعلة في تنفيذ أثر عدد 1 للخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي المتعلق بالقضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات وذلك من خلال دعم الحماية القضائية للحقوق والحريات دون تمييز ودعم حقوق المرأة وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في المنظومة العدلية وتنقيح القانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة فيما يخص الجانب القضائي.

ومن خلال تشخيص واقع البرنامج تم تحديد أهم نقاط القوة التالية:

- إطار بشري مختص في العديد من المجالات قابل للتطور وتنمية قدراته

- ملائمة جانب هام من التشريع الوطني مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان
- اتفاقيات دولية قاعدة مرجعية لتعزيز الحقوق والحريات وتوفير ضمانات المحاكمة العادلة.

بحيث ستعمل المهمة على رفع التحديات التالية:

- تثمين الإطار البشري للرفع من جودة العدالة وتقليص الزمن القضائي
- توفير بنية تحتية رقمية ملاءمة لتحقيق التحول الرقمي للعدالة
- تدعيم دور العدالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- وتتمثل أهم النقاط التي تعمل الوزارة على تحسينها:

- عم مواكبة المنظومة العدلية للتحول الرقمي
- عدم تثمين دور العدالة في دفع التنمية الاقتصادية
- عدم تثمين دور القضاء العقاري
- نقص في التنسيق بين هياكل المنظومة العدلية
- نقص في التكوين التخصصي في بعض المجالات على غرار النوع الاجتماعي والعنف ضد المرأة.
- إشكالية النقص في المعطيات الإحصائية المتعلقة بالنوع الاجتماعي،
- وتتمثل الأهداف الاستراتيجية للبرنامج والتي تم استخراجها من المحاور الاستراتيجية للمخطط 2023-2025 فيما يلي:

1. تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات،
2. تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني،
3. تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز.

2.1 - الهياكل المتدخلة

يضمّ برنامج العدل الإدارة العامة للشؤون القضائية، محكمة التعقيب، محاكم الحق العام (دوائر الاستئناف) والمحكمة العقارية وفروعها. كما يضمّ مؤسستي المعهد الأعلى للقضاء والمعهد الأعلى للمحاماة. ويتكون البرنامج من برنامج فرعي على المستوى مركزي: الإشراف المركزي للعدل الذي تتدخل ضمنه الهياكل التالية:

✓ محكمة التعقيب

✓ الإدارة العامة للشؤون القضائية

✓ المعهد الأعلى للقضاء

✓ المعهد الأعلى للمحاماة

و14 برنامج فرعي على المستوى الجهوي: الإشراف الجهوي للعدل الذي تتضمنه الهياكل المتدخلة التالية:

✓ محاكم الاستئناف (16)

✓ المحاكم الابتدائية (28)

✓ محاكم الناحية (87)

✓ المحكمة العقارية وفروعها (18).

2. أهداف ومؤشرات قياس الأداء:**1.2: تقديم الأهداف ومؤشرات قياس الأداء:**

في إطار ديناميكية تحسين جودة وثيقة الأداء تمّ إعادة صياغة بعض الأهداف، وقد تمّ تحديد ثلاثة أهداف (03) استراتيجية تساهم بصفة مباشرة في تحقيق السياسة العمومية

للبرنامج. كما تمّ ضبط عدد من المؤشرات الاستراتيجية لقيس نتيجة تحقيق كل هدف. وتتمثل هذه الأهداف في التالي:

■ الهدف 1-1: تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات:

يندرج الهدف 1-1 المتعلق بتحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات في إطار المحور الاستراتيجي عدد 1 المتعلق بضمان الحقوق والحريات واستقلالية القضاء. وهو يعمل على تحسين جودة العدالة من خلال تحسين فصل القضايا الجزائية والمدنية في كامل أطوارها ودرجات التقاضي وكذلك على مستوى التقليل في الزمن القضائي ونسبة إقرار الأحكام.

المؤشرات:

■ المؤشر 1.1.1: نسبة فصل القضايا الجزائية المحكوم فيها بالدرجة الأولى:

يعتبر هذا المؤشر هاما لقيس مدى تحسين جودة العدالة من خلال التقليل في الزمن القضائي في المادة الجزائية المحكوم فيها بالدرجة الأولى (الناحية والابتدائي). حيث تكتسي القضايا الجزائية المنشورة لدى مختلف الدوائر في طور المحاكمة أهمية بالغة باعتبار أنّ البتّ فيها يمكن من إيصال الحقوق إلى أصحابها وعدم إفلات الجناة من العقاب. وكلما تمّ فصل ذلك النوع من القضايا في آجال معقولة إلا وزادت ثقة المتقاضين فيها وبالتالي تحسين جودة العدالة. كما يمكن هذا المؤشر من متابعة نشاط مختلف الدوائر الجزائية بكافة المحاكم الابتدائية (جناحية وجنائية) وذلك من خلال نسق فصلها للقضايا للوقوف على مواطن الخلل والتدخل، عند الاقتضاء، لتحسين أدائها.

■ **تقديرات المؤشر:**

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات الأداء
2025	2024	2023		2021		
100	99	98	97	97	%	مؤشر: 1-1-1: نسبة فصل القضايا الجزائية المحكوم فيها بالدرجة الأولى

■ **تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة:**

بلغت نسبة الفصل 97% خلال سنة 2021، وسيتم العمل على ترفيع نسب الفصل من مجموع القضايا الواردة بالدوائر الجزائية وبالتالي تقليص مخزون القضايا الجزائية وذلك لتبلغ نسبة الفصل على أقل تقدير سنة 2025 حوالي 100% من جملة القضايا الواردة في نفس السنة حتى يتم القضاء على المخزون بصفة تدريجية. ويرتبط هذا المؤشر بالتقليص قدر الإمكان في الزمن القضائي الذي يستغرقه البت في القضايا في طور النيابة العمومية والتحقيق، لذلك تم العمل على متابعة مؤشرين وسيطين يؤثران بصفة غير مباشرة في نسبة فصل القضايا الجزائية وهما:

- نسبة فصل الملفات لدى النيابة العمومية.
- نسبة فصل القضايا في طور التحقيق.

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023		2021		
100	97	94	92.7	84	%	المؤشر: 1-1-1-1 نسبة فصل الملفات لدى النيابة العمومية
100	97.5	93	86	90.6	%	المؤشر: 1-1-1-2 نسبة فصل القضايا في طور التحقيق

✓ **المؤشر 2.1.1: نسبة فصل القضايا المدنية المحكوم فيها بالدرجة الأولى:**

تمثل نسبة فصل القضايا في المادة المدنية مجموع القضايا المدنية المفصلة والمحالة بالمحاكم خلال السنة بالمقارنة مع جملة القضايا المدنية الواردة خلال السنة. ويهدف هذا المؤشر لتقليص الزمن القضائي في المادة المدنية بالنسبة لمختلف درجات التقاضي بجميع محاكم الجمهورية وذلك للحدّ من طول نشر ذلك النوع من القضايا والبتّ فيها في أسرع الآجال خاصة لما تمثله تلك القضايا من أهمية على حقوق ومصالح المتقاضين بالإضافة إلى حسن توزيع الموارد البشرية لتحسين جودة العدالة.

✓ تقديرات المؤشر:

تقديرات			2022	إنجازا	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023		2021		
100	95	93	92	91	%	المؤشر: 1-1-2: نسبة فصل القضايا في المادة المدنية المحكوم فيها بالدرجة الأولى

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

يطمح البرنامج إلى تقليص مخزون القضايا المدنية بالمحاكم وذلك بالترفيغ في نسبة الفصل من 92 % خلال سنة 2022 إلى 100% خلال سنة 2025. وهي النسبة التي تمكن المحاكم من إيقاف تزايد المخزون في القضايا المدنية.

و يتبين من خلال تحليل المعطيات أنّ سير القضايا المدنية بالشكل المطلوب يستوجب توفر الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة لذلك، إذ سيتمّ العمل على توفير الإطار البشري اللازم في المحاكم التي تشكو من النقص بعد مقارنتها بالمعدلات الوطنية بالمحاكم، بالإضافة إلى توحيد إجراءات العمل وتكوين المختصين في المجال خاصّة وأنّ ذلك النوع من القضايا يمسّ بشكل مباشر المصالح الاجتماعية والاقتصادية للمتقاضين بمختلف أنواعهم.

✓ المؤشر 3.1.1: الزمن القضائي في قضايا التحقيق:

تمّ اختيار هذا المؤشر باعتبار أهميته في تقليص الزمن القضائي في المادة الجنائية وبالتالي تطوير جودة الخدمات القضائية وتحقيق الغايات المرجوة من ذلك عدالة ناجزة. يهدف هذا المؤشر إلى تطوير المنظومة القضائية ومزيد الارتقاء بها، من خلال ترشيد التصرف فيه باعتبار وثوق الصلة بين عنصر الزمن القضائي والعدالة الناجعة، حيث أن تعطيل مصالح المتقاضين وعدم تمكينهم من حقوقهم في الآجال المعقولة يضرب في العمق حقهم الطبيعي في التقاضي.

• تقديرات المؤشر:

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2025	2024	2023		2021		
20	22	23	24.76	26.79	عدد الأشهر	المؤشر: 1-1-3: الزمن القضائي في قضايا التحقيق

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

من خلال المعطيات يتبين أن الزمن القضائي في القضايا التحقيقية يمثل 24.76 شهر خلال سنة 2022 وهو يعكس نوعية وجودة الخدمات القضائية لصالح المواطن. ويختلف هذا المؤشر حسب نوعية القضايا. ويعمل البرنامج على تقليص الزمن القضائي في المادة الجنائية لتبلغ 20 شهرا خلال سنة 2025 قصد تحسين جودة العدالة ونيل ثقة المتقاضين وتمكينهم من حقوقهم في الأجل المعقولة.

■ المؤشر 4.1.1: نسبة الأحكام التي تم إقرارها في طور الاستئناف

تتمثل نسبة الاحكام التي تم إقرارها في طور الاستئناف في عدد الأحكام الجزائية والمدنية التي تم إقرارها في طور الاستئناف مقارنة بمجموع القضايا الواردة لدى محكمة الاستئناف. ويهدف هذا المؤشر إلى تقييم جودة الأحكام الجزائية والمدنية الصادرة من المحاكم الابتدائية ومدى تطابقها مع الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف والعمل على تحسينها من خلال دعم قدرات القضاة في جميع الاختصاصات. تم العمل على متابعة مؤشرين وسيطين وهما:

- المؤشر 4.1.1.1: نسبة الأحكام الجزائية التي تم إقرارها في طور الاستئناف

- المؤشر 4.1.1.2: نسبة الأحكام المدنية التي تم إقرارها في طور الاستئناف

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2025	2024	2023		2021		
60	57	55	53	53	%	المؤشر: 1-1-4: نسبة الأحكام الجزائية التي تم إقرارها في طور الاستئناف
65	62	60	59	57	%	المؤشر 4.1.1.2: نسبة الأحكام المدنية التي تم إقرارها في طور الاستئناف

■ **تقديرات المؤشر:**

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2025	2024	2023		2021		
62	58.7	56.7	55	53.7	%	المؤشر: 4-1-1: نسبة الأحكام التي تم إقرارها في طور الاستئناف

■ **تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:**

من خلال تحليل المعطيات يتبين أن نسبة إقرار الأحكام الابتدائية في محاكم الاستئناف تبلغ 55% خلال سنة 2022 وهي نسبة تعكس نوعية وجودة الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية. وتختلف هذه النسب حسب المحاكم والمواد. ولتحسين هذه النسب يجب العمل على تحسين جودة تكوين القضاة والعمل على تمكينه من التكوين المستمر والتكوين التخصصي قصد تحسين جودة الأحكام ونيل ثقة المتقاضين. كما البرنامج إلى الترفيع في نسبة إقرار الأحكام الابتدائية لتبلغ 62% خلال سنة 2025 من جملة الأحكام المستأنفة.

✓ **المؤشر 5.1.1: نسبة القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار:**

يهدف هذا المؤشر لتحديد نسبة الأحكام الجزائية والمدنية التي تم إقرارها في طور التعقيب من جملة القضايا الجزائية والمدنية الواردة من محاكم الاستئناف وبعض القضايا الواردة من محاكم النواحي (مخالفات). وهو مؤشر يدل على جودة الأحكام الصادرة عن المحاكم من عدمه فيما يخص تطابقها مع القانون.

تم العمل على متابعة مؤشرين وسيطين وهما:

- المؤشر 5.1.1.1: نسبة القرارات الجزائية الصادرة لدى محكمة التعقيب.

- المؤشر 5.1.1.2: نسبة القرارات المدنية الصادرة لدى محكمة التعقيب.

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2025	2024	2023		2021		
52	48	45	41	44	%	المؤشر: 5-1-1-1: نسبة القرارات الجزائية الصادرة لدى محكمة التعقيب
54	53	51	50	49	%	المؤشر 5.1.1.2: نسبة القرارات المدنية الصادرة لدى محكمة التعقيب

■ **تقديرات المؤشر:**

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2025	2024	2023		2021		
53	49	46	45.6	46.1	%	المؤشر: 1-1-5: نسبة القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار

■ **تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:**

من خلال تحليل المعطيات يتبين أن القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار تناهز 45 % خلال سنة 2022 وهي نسبة تعكس نوعية وجودة الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف. وتختلف هذه النسب حسب المحاكم والمواد. ولتحسين هذه النسب يجب العمل على تحسين جودة تكوين القاضي والعمل على تمكينه من التكوين المستمر والتكوين التخصصي قصد تحسين جودة الأحكام ونيل ثقة المتقاضين. كما يطمح البرنامج إلى الترفيع في هذه النسبة لتبلغ 53% خلال سنة 2025 من جملة الأحكام التي يتم تعقيبها.

■ **الهدف 1-2: تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني:**

يندرج هدف تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد في إطار دمج جزء من المحور الاستراتيجي الأول المتعلق بضمان الحقوق والحريات الثاني المتعلق بدفع الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال وذلك بإعطاء الأهمية اللازمة للنزاعات التجارية التي لها دور فعال في دفع الاستثمار وإزالة كل العوائق في النزاعات التجارية. كما يساهم هذا الهدف في توسيع مجال المسح العقاري الإجباري والتنسوية القضائية للوضعيات العقارية العالقة بما يفضي إلى تثمين دور العقار في الدورة الاقتصادية، وتحسين الموارد المالية للدولة بالتدعيم في معالم الخطايا المحكومة وتحسين تنفيذ الأحكام الاقتصادية والعقارية الصادرة.

■ المؤشرات:

✓ المؤشر 1.2.1: نسبة فصل القضايا في المادة التجارية المحكوم فيها بالدرجة الأولى:

يهدف هذا المؤشر إلى تحسين مناخ الأعمال بإيلاء الأهمية اللازمة للنزاعات التجارية التي لها دور فعال في دفع الاستثمار وإزالة كل العوائق في النزاعات التجارية.

■ تقديرات المؤشر:

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2025	2024	2023		2021		
100	99	99	98	97	%	المؤشر: 1-2-1: نسبة فصل القضايا في المادة التجارية المحكوم فيها بالدرجة الأولى

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تبلغ نسبة القضايا في المادة التجارية المحكوم فيها بالدرجة الأولى خلال تصرف 2022 حوالي 98% ويطمح البرنامج بعد إدخال التعديلات اللازمة في النصوص التشريعية ذات العلاقة لإحداث أقطاب قضائية لنزاعات الأعمال لغاية التسريع في فصل القضايا التجارية لتحسين مناخ الأعمال وتحقيق نسبة تتجاوز 100% من عدد الأحكام الواردة خلال سنة 2025.

✓ المؤشر 2.2.1: نسبة القضايا المفصولة في المادة العقارية:

يتمثل هذا المؤشر في قدرة المحكمة العقارية وفروعها في البت في القضايا الواردة لديها خلال السنة القضائية. وهو يشمل مجموع القضايا العقارية المفصولة خلال السنة بالمقارنة مع جملة القضايا العقارية الواردة. وتكتسي نسبة فصل القضايا في المادة العقارية أهمية كبرى في حل النزاعات العقارية وتسوية وضعياتها وبالتالي المساهمة في دفع عجلة الاستثمار وبعث المشاريع.

■ تقديرات المؤشر:

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2025	2024	2023		2021		
100	100	100	96	91.13	%	المؤشر: 1-2-2: نسبة القضايا المفصولة في المادة العقارية

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

شهدت نسبة القضايا المفصولة في المادة العقارية تطورا مهما خلال السنة القضائية 2022-2023 رغم نقص الإمكانيات المادية و البشرية و يعود ذلك إلى التركيز من طرف رئاسة المحكمة على دورها كقاطرة للبناء الاقتصادي و ضامنة للأمن العقاري من خلال تطهير الوضعيات العقارية العالقة و اختصار الزمن القضائي و التركيز على الوضعيات العقارية المتشعبة كالرسوم العقارية المقامة فوقها تجمعات سكنية كبرى أو منشآت فلاحية أو صناعية متعددة و ذلك بالتنسيق مع الهياكل العمومية المختصة كالوكالة العقارية الفلاحية و الوكالة العقارية للسكنى و الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية ... الخ مما أضفى على عمل المحكمة نجاعة أكبر و ساهم في تذليل بعض الصعوبات مما يجعل من المحافظة على هذه النسبة في مرحلة أولى هدفا مهما يمكن المحكمة من تسوية الملفات العالقة. وسيتم العمل على الترفيع في نسبة فصل القضايا العقارية بالمقارنة مع جملة القضايا الواردة وذلك بهدف الوصول إلى تحقيق نسبة فصل تقدر ب 100 % او تفوقها خلال سنة 2025.

■ المؤشر 3.2.1: نسبة الأحكام العقارية التي تم إقرارها في طور الاستئناف:

يهدف هذا المؤشر إلى توسيع مجال المسح العقاري الإجباري والتسوية القضائية للوضعيات العقارية العالقة بما يفضي إلى تثمين دور العقار في الدورة الاقتصادية، كتحسين الموارد المالية للدولة بالترفيع في معالم الخطايا المحكومة وتحسين تنفيذ الأحكام الجزائية الصادرة بها، بالإضافة إلى الوقوف على جودة الأحكام الصادرة في طور الابتدائي وما تتطلبه من دورات تكوينية لتحسين مكتسبات القضاة في المادة العقارية.

■ تقديرات المؤشر:

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2025	2024	2023		2021		
86	85.5	84.5	83.59		%	المؤشر: 1-2-3؛ نسبة الأحكام العقارية التي تم إقرارها في طور الاستئناف

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

يعكس هذا المؤشر انخفاض نسبة التظلم في الأحكام الصادرة عن المحكمة العقارية ومقبوليتها لدى المتقاضين كما يعكس انخفاض نسبة نقض جودة تلك الأحكام تبعاً لدقة الإجراءات والأبحاث التي تستوجبها الملفات. وستعمل مصالحنا لبلوغ نسبة 86% خلال سنة 2025.

الهدف 1-3: تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز:

يندرج الهدف تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز في إطار المحور الاستراتيجي عدد (01) و(03) ويتمثل في تحسين الخدمات القضائية وتيسير النفاذ إلى العدالة وذلك بعد إدماج جزء من المحور الأول المتعلق بضمان الحقوق والحريات واستقلالية القضاء وجانب من المحور الثالث المتعلق بتحقيق الانتقال الرقمي للمنظومة العدلية. بحيث تكون الغاية من هذا الهدف تمكين كلّ فئات المتقاضين من النفاذ إلى العدالة دون تمييز من خلال تقريب خدمات مرفق القضاء من المواطن وتوفير المعلومة له بمختلف وسائل الاتصال والاستعمال الأنجع لتكنولوجيات المعلومات لتسهيل الخدمات عن بعد علاوة على دعم خدمات الإعانة العدلية وتدعيم كافة الضمانات القانونية للمرأة وحمايتها من العنف.

المؤشرات:

✓ المؤشر 1.3.1: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية:

يمكن مؤشر نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية من قياس مدى تكفل الدولة بتقديم المساعدة القضائية للمتقاضين محدودي الإمكانيات المادية والفئات الهشة حتى تمكنهم من النفاذ إلى عدالة دون تمييز.

■ تقديرات المؤشر:

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2025	2024	2023		2021		
73	72	71.5	71	66.2	%	المؤشر: 1-3-1: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية

تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

بلغت نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العائلية 66.2 % خلال سنة 2021 من جملة المطالب المقدمة وقد تمّ العمل على متابعة نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العائلية خاصة بعد تفعيل وجوبية منح الإعانة العائلية لضحايا العنف ضد المرأة بداية من شهر مارس 2021. وبحلول سنة 2025 ينتظر أن تبلغ هذه النسبة 73 % من جملة المطالب المقدمة. وذلك لضمان حق التقاضي لكل الطبقات الاجتماعية دون تمييز.

✓ المؤشر 2.3.1 : عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد:

يتمثل هذا المؤشر في عدد الخدمات التي سيتم إنجازها وتوفيرها من المنظومات الإعلامية طبقاً لنسبة الاستغلال السنوية المبرمجة للمحاكم. ويهدف هذا المؤشر إلى تدعيم بوابة الوزارة بربطها بالمنظومات الإعلامية قصد توفير بعض الخدمات عن بعد لفائدة المتقاضين ومساعدتي القضاء على مراحل.

✓ تقديرات المؤشر:

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2025	2024	2023		2021		
11	10	8	7	5	عدد	المؤشر: 1-3-2: عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

لا يمكن تيسير النفاذ إلى العدالة دون رقمنة القضاء لإضفاء الشفافية اللازمة وتوفير خدمات قضائية عن بعد لفائدة المتقاضين وجميع المتدخلين لحماية الملفات وريح الوقت والتقليص من الاكتظاظ داخل المحاكم. لهذا السبب تم اختيار هذا المؤشر. وستعمل مصالح الوزارة على الترفيع في عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد لتبلغ سنة 2025 عدد 11 خدمة. حيث تمّ إلى اليوم توفير 5 خدمات وهي:

- خدمة الاسترشاد عن القضايا للمتقاضين
- خدمة الاسترشاد عن القضايا للمحامين

- خدمة فقه القضاء
- خدمة الترسيم في مناظرات الانتداب بوزارة العدل
- خدمة استخراج الاستدعاءات لمناظرة انتداب القضاة.

✓ المؤشر 3.3.1: نسبة تطوّر عدد المحاكمات عن بعد:

يهدف هذا المؤشر إلى إرساء عدالة ذكية وتدعيم بوابة الوزارة بربطها بالمنظومات الإعلامية قصد إدارة جلسات ومحاكمات عن بعد من داخل السجون لبعض الموقوفين حسب رغباتهم وهو ما يساعد على توفير مصاريف تنقل المساجين إلى المحاكم، واختصار الزمن القضائي وتقليص الاكتظاظ بالمحاكم.

■ تقديرات المؤشر:

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2025	2024	2023		2021		
60	71	40	31.5	عدد (380)	%	المؤشر: 1-3-3: نسبة تطوّر عدد المحاكمات عن بعد

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

- من خلال تحليل المعطيات يتبين أن عدد المحاكمات عن بعد يعتبر ضعيف حيث أن جملة المحاكمات عن بعد لم تتجاوز 380 حكم خلال سنة 2021، ويرجع ذلك للأسباب التالية:
- عدم تجهيز كل السجون بالمعدات (في طور الانجاز).
 - الأطراف المتدخلة لهم سلطة اتخاذ قرار استعمال هذه التقنية من عدمه.
 - استكمال تجهيز المحاكم والسجون بالمعدات اللازمة
 - إصدار منشور يحدد مجال استعمال هذه التقنية الجديدة
- بحيث من المتوقع أن يرتفع عدد المحاكمات عن بعد لتبلغ 2000 قضية محاكمة خلال سنة 2025 أي بنسبة زيادة قدرها 60 % بالمقارنة مع سنة 2024.

✓ المؤشر 4.3.1: نسبة تطور مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة

يتمثل هذا المؤشر في متابعة نفاذ المرأة المعنفة إلى العدالة من خلال مقارنة تطور عدد مطالب الحماية التي تعهد بها قضاة الأسرة لفائدة المرأة المسلط عليها العنف بالمقارنة مع السنة الفارطة وهو ما يبرز مجهودات الدولة في تكريس الحماية القضائية للمرأة المعنفة.

■ تقديرات المؤشر:

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2025	2024	2023		2021		
36	35	32	31.1	عدد 4051	%	المؤشر 4.3.1: نسبة تطور مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

شهدت عدد مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة تطورا خلال سنة 2021 حوالي 4051 مطلب حماية أي بنسبة تطور 31.1 % خلال سنة 2022 ومن المتوقع أن تكون نسبة التطور في حدود 36% خلال سنة 2025. وهو ما يبرز مجهودات الدولة في تكريس الحماية القضائية للمرأة المعنفة.

جدول عدد5: الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج العدل

بحساب الألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة (*)		
الهدف 1-1: تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات	المؤشر 1-1-1: نسبة فصل القضايا الجزائية المحكوم فيها بالدرجة الأولى	98	تأجير القضاة والاشراف على المهن ذات العلاقة	212191	وضع وثيقة توجيهية للسياسة الجزائية في تونس		
	المؤشر 1-1-2: نسبة القضايا المدنية المحكوم فيها بالدرجة الأولى	93			إدارة وتطوير مرفق العدالة	7369	مراجعة النصوص المتعلقة بالإثبات في المادة الجزائية باعتماد الوسائل الفنية والعلمية
							تفعيل نظام المراقبة الإلكترونية في المادة الجزائية
							مراجعة منظومة العفو والتماس إعادة النظر في المادة الجزائية
							ضبط مراجع الكفاءات والوظائف للقضاة في المادة المدنية
							ضبط آجال لمختلف إجراءات النزاع في المادة المدنية
	استكمال منظومة J-SHARE للقضاء المدني						
	تحسين خطايا إجراءات الطعون في المادة المدنية						
	المؤشر 1-1-3: الزمن القضائي في قضايا التحقيق	23	تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي	7369	مراجعة النصوص المتعلقة بالإثبات في التحقيق باعتماد الوسائل الفنية والعلمية		
	المؤشر 1-1-4: نسبة الأحكام التي تم إقرارها في طور الاستئناف	56.7			ضبط مراجع الكفاءات والوظائف للقضاة في مادة التحقيق		
					ضبط آجال لمختلف إجراءات النزاع في التحقيق		
	المؤشر 1-1-5: نسبة القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار	46	متابعة تنفيذ برنامج التكوين في المادة الجزائية والمدنية				
					ضبط مراجع الكفاءات والوظائف للقضاة في المادة الجزائية والمدنية		
					إحداث منظومة متابعة الاحكام القضائية		
					مراجعة الاختصاص الوظيفي لمحكمة التعقيب		

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة (*)	
الهدف 1 - 2: تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني	المؤشر 1-2-1: نسبة فصل القضايا في المادة التجارية المحكوم فيها بالدرجة الاولى	99	تأجير الفضاة والاشراف على المهن ذات العلاقة	212191	إحداث خلية مركزية بالديوان لإدماج المقاربة الاقتصادية بالمنظومة العدلية إصدار امر رئاسي يتعلق بالتوزيع الجغرافي للأقطاب القضائية وتعميم الدوائر التجارية ببقية المحاكم	
	المؤشر 1-2-2: نسبة فصل القضايا في المادة التجارية المحكوم فيها بالدرجة الاولى	99	إدارة وتطوير مرفق العدالة	152340	متابعة تنفيذ برنامج التكوين تخصصي في مجال الوساطة التجارية إصدار نص تشريعي يتعلق بإحداث أقطاب قضائية لنزاعات الأعمال ضبط مرجع الكفاءات والوظائف للقضاة في المادة الجبائية، قانون الاعمال والاستثمار	
	المؤشر 1-2-2: نسبة القضايا المفصولة في المادة العقارية	100	إدارة وتطوير مرفق العدالة	7369	متابعة تنفيذ برنامج التكوين القضائية في المجال الاقتصادي والجبائي مراجعة القانون المتعلقة بتعيين الرسوم العقارية والتقليص في الزمن القضائي	
	المؤشر 1-2-3: نسبة الاحكام العقارية التي تم إقرارها في طور الاستئناف	84.5	إدارة وتطوير مرفق العدالة		متابعة تنفيذ برنامج التكوين التخصصي للقضاة في المادة العقارية ضبط آجال لمختلف إجراءات التسجيل والتعيين العقاري ضبط مراجع الكفاءات والوظائف للقضاة في المادة العقارية ضبط خارطة المسح الاجباري بالتعاون مع المتدخلين في المجال مراجعة التنظيم البيكلي للمحكمة العقارية	

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة (*)
الهدف 1 - 3: تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز	المؤشر 1-3-1: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية	71.5	تأجير القضاة والإشراف على المهن ذات العلاقة	212191	مراجعة القانون المتعلق بالإعانة العدلية
	المؤشر: 1-3-2: عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد	8			تطوير الموقع الإلكتروني للوزارة وفق اهتمامات المواطن والحكومة المفتوحة
					إنشاء وتطوير المواقع الإلكترونية لمختلف هياكل المنظومة العدلية
					تطوير الموقع الإلكتروني للوزارة وفق اهتمامات المواطن والحكومة المفتوحة
					إنشاء صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي لجميع المحاكم
					تعميم استغلال الإيماء الإلكتروني
	المؤشر: 3.3.1: نسبة تطور المحاكمات عن بعد	40	إدارة وتطوير مرفق العدالة	152340	وضع استراتيجية قطاعية للعدالة الرقمية والامن السيبراني متابعة 2025-2030
					إعداد مخطط مديري لعدالة رقمية صفر ورقية
					إحداث سجل وطني إلكتروني للاستدعاء لدى المحاكم
					إصدار نص تشريعي يتعلق بإرساء نظام للمحاكمات الجزائية والجلسات المدنية عن بعد
					إصدار منشور يتعلق بتعميم المحاكمات عن بعد في المادة الجزائية
					إحداث خلية مركزية بالديوان لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي
المؤشر: 4.3.1: نسبة تطور مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة	32	تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي	7369	وضع استراتيجية قطاعية للنوع الاجتماعي 2025-2030	
				متابعة تنفيذ برنامج دعم القدرات التطبيقية في مجال النوع الاجتماعي	
				متابعة تنفيذ برنامج دعم القدرات التطبيقية في مجال مكافحة العنف ضد المرأة	
				إنشاء شراكات مع الجمعيات الوطنية والمنظمات الدولية المهتمة بمقاربة النوع الاجتماعي في قطاع العدالة	

(*) دعائم الأنشطة: يتعين أن تكون ذات طابع استراتيجي ولا يترتب عنها انعكاسات مالية.

3. الميزانية وإطار نفقات برنامج العدل متوسط المدى 2023-2025:

تم تحديد ميزانية البرنامج وإطار النفقات متوسط المدى الخاص به حسب طبيعة النفقة بالاعتماد على النفقات الحقيقية للبرنامج وبعد إدخال التعديلات اللازمة المتوقعة خلال الثلاث سنوات المقبلة خاصة في باب التأجير باعتباره يمثل أكثر من 80% من الاعتمادات المخصصة له.

جدول عدد 6:

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان البرنامج	إنجازات 2021	ق.م تكميلي 2022 (1).	تقديرات 2023		نسبة التطور 2023-2022	
			اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع (2).	المبلغ (1)-(2)	النسبة (%) (1)/((1)-(2))
نفقات التأجير	317 578	333 500	343 000	343 000	9 500	2,85%
نفقات التسيير	10 269	9 561	9 400	9 400	-161	-1,68%
نفقات التدخل	6 228	2 500	3 500	3 500	1 000	40,00%
نفقات الاستثمار	7 856	13 932	23 600	16 000	2 068	14,84%
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0	
مجموع البرنامج	341 931	359 493	379 500	371 900	12 407	3,45%

جدول عدد 7:

إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق. م تكميلي 2022	إنجازات		النفقات
2025	2024	2023		2021	2020	
371 600	354 000	343 000	333 500	317 578	283 472	نفقات التأجير
9 900	9 680	9 400	9 561	10 269	10 443	نفقات التسيير
4 500	4 000	3 500	2 500	6 228	6 026	نفقات التدخل
22 000	16 500	16 000	13 932	7 856	21 544	نفقات الاستثمار
						نفقات العمليات المالية
						بقية النفقات
408 000	384 180	371 900	359 493	341 931	321 485	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
408 110	384 278	371 998	359 591	342 030	321 583	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

تم تخصيص اعتمادات قيمته 371,900 م.د خلال سنة 2023 منها مبلغ 343 مليون دينار مخصصة للتأجير، أي بنسبة 92,2% ومن المنتظر أن تبلغ ميزانية البرنامج في حدود 2025 حوالي 408 مليون دينار وهي ميزانية ضعيفة يصعب أن تغطي الاحتياجات الحقيقية للبرنامج باعتبار المشاريع التي هي بصدد الإنجاز والمشاريع الجديدة التي تدرج في إطار الأنشطة الخاصة بمختلف المؤشرات وقد تم الأخذ بعين الاعتبار التكاليف وارتفاع الأسعار بالإضافة إلى كتلة الأجور.

بحيث أن الميزانية المرصودة تبقى في حاجة إلى الدعم خاصة في مجالات التسيير والاستثمار لأهميتهما في تحسين جودة الخدمات القضائية المسداة للمواطنين وفي النفاذ إلى العدالة.

البرنامج عدد2: برنامج السجون والإصلاح

- اسم رئيس البرنامج: السيد شريف السنوسي عميد بالحرس الوطني
- تم تسميته رئيسا للهيئة العامة للسجون والإصلاح بداية من 28 جوان 2021 إلى غاية 16 جويلية 2022

1- تقديم البرنامج:

1.1- استراتيجية البرنامج:

يعمل برنامج السجون والإصلاح في إطار الخطة الاستراتيجية للمهمة، وفي هذا الإطار فإنّ استراتيجية برنامج السجون والإصلاح لسنة 2023 تركزت أساسا على إرساء منظومة سجنية ذات جودة من خلال توفير وتحسين ظروف إقامة المساجين تستجيب للمعايير الدولية لما لها من انعكاس إيجابي على سلوكه وعلى علاقته بالعاملين بالمؤسسة السجنية طيلة فترة العقوبة المسلطة عليه وتأهيل المساجين لإعادة إدماجهم في المجتمع عبر برامج التكوين والتشغيل بالتعاون مع كل الأطراف المتدخلة. وذلك لدورها الفعال في الحد من ظاهرة العود وإيجاد فرص للمساجين لإدماجهم من جديد ضمن النسيج الاجتماعي والاقتصادي مع الحرص على أن تكون ظروف التكوين نفسها المعتمدة بمراكز التكوين التابعة لوزارة التكوين المهني والتشغيل ومراكز التكوين الخاصة. كما يرمي البرنامج الى تعزيز تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية في ظل تنامي المخاطر والتهديدات خاصة مع تنامي ظاهرة الإرهاب وذلك من خلال توفير الآليات ذات الجدوى واستنباط الحلول البديلة للتوقي من المخاطر بمختلف أنواعها.

كما أدرج برنامج السجون والإصلاح مسالك وبرامج خاصة لإعادة إدماج الأطفال الجانحين نظرا لهشاشة هذه الفئة من المودعين من خلال تحيين وتدعيم الاتفاقيات المبرمة مع وزارة الشؤون الاجتماعية وتدعيم آليات التعاون مع وزارة التكوين المهني والتشغيل والوكالات الراجعة لها بالنظر.

هذا ويسعى البرنامج إلى تطوير الإدارة الإلكترونية ورقمنة الإجراءات وذلك بتطوير وسائل تراسل المعطيات بين هياكل الهيئة العامة للسجون والإصلاح، بالإضافة إلى تركيز منظومات إعلامية تمكن من الولوج إلى المعلومة بسرعة وبدقة مما يمكن من تسريع الإجراءات والتخلي عن التداول الورقي للمواضيع.

كما أنّ استراتيجية برنامج السجون والإصلاح تركزس مقارنة النوع الاجتماعي بصفة عامة حيث يسعى البرنامج بصفة دائمة الى تحسين ظروف المودعين من خلال

إحداث وتهيئة سجون جديدة لتعويض المتخلي عنها وتهيئة سجون أخرى طبقا للمعايير الدولية للرفع من طاقة الاستيعاب وتوفير ظروف إقامة طيبة وخاصة احداث فضاءات جديدة للأم المرضعة والحامل طبقا للمعايير الدولية. وفي إطار الخطة الاستراتيجية للبرنامج لسنة 2023 يتم العمل على تخصيص وتهيئة فضاءات خاصة بالأم السجينة المرضعة والحامل تتوفر فيها الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية للأم والطفل، واحترام معايير النظافة والصحة والتغذية السليمة.

وفي إطار ملاءمة المنظومة السجنية مع مبادئ التنمية المستدامة والمشاركة والانخراط في الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر وخاصة فيما يتعلق بإنتاج الطاقات المتجددة واستغلالها، وحيث أن المؤسسات السجنية والإصلاحية من بين المؤسسات التي تستهلك كميات كبيرة من الطاقة (المحروقات والطاقة الكهربائية)، فإن برنامج السجون والإصلاح يسعى إلى تركيز منظومات لاستغلال الطاقات البديلة (الطاقة الشمسية والطاقة الفولطاضونية) وذلك لتوفير حاجيات المؤسسات هذا بالإضافة إلى رسكلة النفايات واستغلالها كأسمدة وإعادة رسكلة النفايات البلاستيكية ونتاج مواد قابلة للاستغلال.

ترتكز الرؤية الاستراتيجية لبرنامج السجون والإصلاح على أهم المحاور التالية:

1. تحسين ظروف إقامة المودعين في إطار أنسنة العقوبة
2. تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم والمساهمة في الحد من ظاهرة العود.
3. السعي إلى تدعيم وتحديث منظومة سلامة وأمن المنشآت السجنية والإصلاحية.

2.1: الهياكل المتدخلة:

يضمّ برنامج السجون والإصلاح مؤسسة الهيئة العامة للسجون والإصلاح والمؤسسات السجنية (30) ومراكز إصلاح الأطفال الجانحين (7). كما يضمّ مؤسسة المدرسة الوطنية للسجون والإصلاح. ويتكون البرنامج من برنامج فرعي وحيد يتمثل في الإحاطة والدعم.

2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:

في إطار تحقيق استراتيجية البرنامج تم تنزيل المحاور الاستراتيجية إلى ثلاث أهداف استراتيجية:

1. تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف إيداع النساء والرجال والأطفال.
2. توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود.
3. تحديث أمن المؤسسات السجنية والإصلاحية وتحسين ظروف العمل

■ الهدف 1-2: تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف إيداع النساء والرجال والأطفال:

تقديم الهدف: يندرج الهدف الأول ضمن المحور الاستراتيجي الأول المتعلق بتحسين ظروف إقامة المودعين في إطار أنسنة العقوبة ويرمي إلى مزيد تحسين ظروف الإيداع والإحاطة النفسية والصحية والاجتماعية وخاصة إيلاء إهتمام أكبر للأم المرضعة والحامل نظرا لاختلاف متطلباتها مقارنة بباقي المودعين وبالتالي قمنا بإضافة مؤشر قياس جديد يضمن تطبيق المساواة بين النوع الاجتماعي بصفة عامة وبين الرجل والمرأة بصفة خاصة تطبيقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية وخاصة فيما يتعلق بضرورة الأخذ بعين الاعتبار بمقاربة النوع الاجتماعي من خلال المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال.

■ المؤشرات:

✓ المؤشر 1.1.2: المساحة المخصصة لكل مودع:

يتعلق المؤشر بالمساحة المخصصة لكل مودع بغرف الإقامة بالوحدة السجنية أو الإصلاحية والتي لها انعكاس مباشر على ظروف الإقامة حيث تسعى الهيئة العامة للسجون والإصلاح للترفيه في هذه المساحة ببناء وتوسعة وحدات سجنية طبقا للمعايير الدولية التي تستوجب تخصيص 4 م² لكل سجين وذلك حسب الإمكانيات المتوفرة.

■ تقديرات المؤشر 1.1.2:

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2025	2024	2023		2021		
تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف إيداع النساء والرجال والأطفال						الهدف 1.1
-	-	-	3,27	3,48	م ²	المؤشر: 1-1-2: المساحة المخصصة لكل مودع (باعتبار الفضاءات ذات الاستغلال المشترك: ساحات الفسحة، دورات المياه)
1,76	1,62	1,56	1,35	1,45	م ²	المؤشر: 1-1-2: المساحة المخصصة لكل مودع (بدون اعتبار الفضاءات ذات الاستغلال المشترك: ساحات الفسحة، دورات المياه)

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة:

ويعود التغيير في المساحة المخصصة لكل مودع مقارنة بالسنوات السابقة إلى تطبيق ما جاء في الوثيقة المرجعية المعتمدة لاحتساب المساحة المخصصة للسجين حسب المعايير الدولية حيث أن عند احتساب المساحة لا يقع الأخذ بعين الاعتبار الفضاءات الخاصة بساحات الفسحة ودورات المياه، لتصبح القيمة المستهدفة للمؤشر 1,76 م² لسنة

2025) علما وأنه تم اعتماد سنة 2021 و2022 احتساب المساحات المذكورة ضمن المؤشر).

✓ مؤشر 2.1.2: نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل:

يرمي هذا المؤشر إلى إحداث فضاءات جديدة وتهيئتها لتتماشى مع متطلبات الأم السجينة المرضعة والحوامل. يضمن هذا مؤشر تطبيق المساواة بين النوع الاجتماعي بصفة عامة وبين الرجل والمرأة بصفة خاصة تطبيقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية.

■ تقديرات المؤشر 2.1.2:

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2025	2024	2023		2021		
62.5	50	37.5	-	-	%	المؤشر: 2-1-2: نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة

يتعلق هذا المؤشر بتخصيص فضاءات خاصة للأم المرضعة والحوامل وذلك مراعاة لخصوصية هذه الفئة الهشة في إطار أنسنة العقوبة. وهو مؤشر نعمل على تدعيمه ابتداء من سنة 2023 من خلال برمجة تهيئة فضاء للأم المرضعة والحوامل بسجن قفصة ضمن المشاريع الجديدة للهيئة العامة للسجون والإصلاح والعمل على برمجة تهيئة فضاءات أخرى في باقي السجون النسائية لسنتي 2024 و2025 إذا توفرت الاعتمادات.

الهدف 2-2: توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود:

تقديم الهدف: يندرج الهدف الثاني ضمن المحور الاستراتيجي الثاني المتعلق بتأهيل المودعين لإعادة إدماجهم والمساهمة في الحد من ظاهرة العود.

ويرمي لتدعيم وتطوير برامج التأهيل وتنفيذ برامج تعليمية وتكوينية للمودعين، فالهيئة العامة على وعي تام بالدور الهام لهذه البرامج في إنجاح السياسة الإصلاحية، كما تسعى لتوفير التشغيل والتكوين على بعض الحرف والمهن وتكنولوجيات المعلومات التي تتناسب وقدراتهم وميولاتهم تحضيراً لهم لممارسة حياة طبيعية في مجتمعهم ومساعدتهم على تخطي العقبات نحو حياة كريمة جديدة بعد خروجهم من السجن مع توفير كافة أنواع الدعم المادي والمعنوي.

وعلى إثر تطبيق برامج التأهيل والتكوين على بعض الحرف والمهن يتمتع المودعين المشاركون من شهادة مؤهل مهني من وزارة التكوين والتشغيل وهو ما يساعدهم على إعادة إدماجهم في المجتمع وفي الحياة الاقتصادية. وبالإضافة لذلك فإن بعض المؤسسات السجنية والإصلاحية تتوفر بها ورشات إنتاج وضيعات فلاحية تمكن من تشغيل المساجين في جملة من الاختصاصات وتسعى الهيئة العامة للسجون والإصلاح إلى الترفيع في طاقة التشغيل وذلك بإحداث فضاءات وتهيئة وتوسيع الموجود وتجهيزها بالمعدات والتجهيزات الضرورية.

كما أن الأطفال الجانحين تمّ إفرادهم ببرامج خاصة نظراً لهشاشة هذه الفئة من المودعين وتتمثل خاصة في وضع مسالك لإعادة إدماجهم وهذه الإجراءات تتطلب مزيد الدعم وخاصة توفير الظروف والإمكانات اللازمة لتركيزها حفاظاً على الأطفال وعلى المجتمع بصفة عامة.

■ تقديم المؤشرات:

✓ المؤشر 1.2.2: نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي

والصناعي والخدماتي: تم اختيار هذا المؤشر باعتبار أهميته في متابعة نسبة المودعين المنتفعين ببرامج تأهيل وتكوين المودعين في المجالات الفلاحية والصناعية والخدماتية لإعادة إدماجهم.

■ **تقديرات المؤشر 1.2.2:**

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2025	2024	2023		2021		
26.5	25.5	24	23	19,02	%	المؤشر: 1-2-2: نسبة المودعين المنتفعين ببرنامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدمي

■ **تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة:**

من خلال تحليل معطيات جدول تقديرات المؤشر نلاحظ أن النسبة المرجوة تحقيقها في سنة 2025 هي 26.5% والتي تمثل زيادة بـ 3.5% مقارنة بتقديرات سنة 2022 وبالتالي فإن رؤية الهيئة العامة للسجون والإصلاح تتمثل في تمكين أكثر عدد ممكن من المودعين من الانتفاع ببرنامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدمي والذي يمثل العنصر الأساسي في إعادة إدماجهم في النسيج الاقتصادي. كما تعمل الهيئة العامة للسجون والإصلاح من الترفيع في عدد الورشات وعدد الاختصاصات المركزة بالوحدات السجنية والترفيح في عدد الوحدات المحتضنة لبرنامج التكوين والتأهيل والعمل على تمكين أكبر عدد ممكن من المودعين للانخراط في برنامج التكوين والتأهيل. إضافة إلى التنسيق المتواصل مع مختلف الهياكل المعنية بالتكوين المهني والفلاحي والإبداعي لإجراء اختبارات للمودعين بهدف حصولهم على شهادات في مجالات تخصصهم.

✓ **المؤشر 2.2.2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي: يهدف**

هذا المؤشر إلى تشغيل المساجين وخلق فرص لإدماجهم.

■ **تقديرات المؤشر 2.2.2:**

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2025	2024	2023		2021		
70	65	60	60	50	%	المؤشر: 2-2-2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة:

نلاحظ ارتفاعا في نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحى أو صناعى أو خدماتى مقارنة بإنجازات سنة 2021 ويعود هذا لحرص الهيئة العامة للسجون والإصلاح بهياكلها المركزية والميدانية على تمكين أكبر عدد ممكن من المودعين للعمل فى هذه المجالات وتمكينهم من مقابل مادي بالإضافة لتخفيف عبء الإيداع والإقامة بالسجن إلى حين استكمال مدة العقوبة، هذا ونستشرف فى المستقبل تنقيح النص القانونى لتشغيل المساجين للترفيه فى العدد وفى قيمة الأجر اليومي.

✓ المؤشر 3.2.2: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج: يهدف هذا المؤشر إلى الإحاطة بالأطفال الجانحين لإعادة إدماجهم.

■ تقديرات المؤشر 3.2.2:

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2025	2024	2023		2021		
29	27	25	20	8,98	%	المؤشر: 2-3: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة:

يتعلق المؤشر بنسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج وفى هذا الإطار تسعى الهيئة العامة للسجون والإصلاح لتحسين وتدعيم الاتفاقيات المبرمة مع وزارة الشؤون الاجتماعية وتدعيم آليات التعاون مع وزارة التكوين المهني والتشغيل والوكالات الراجعة لها بالنظر كما تعمل لربط الصلة مع المؤسسات لإيجاد عقود تدريب مهني للأطفال.

الهدف 2-3: تحديث أمن المؤسسات السجنية والإصلاحية وتحسين ظروف

العمل:

تقديم الهدف: يندرج الهدف الثالث ضمن المحور الاستراتيجي الثالث المتعلق بالسعي إلى تدعيم وتحديث منظومة سلامة وأمن المنشآت السجنية والإصلاحية، ففي ظلّ تنامي التهديدات والمخاطر التي تهدّد أمن الوحدات السجنية والإصلاحية بالإضافة إلى ارتفاع عدد المودعين من أجل القضايا الإرهابية وما يتطلبه ذلك من استعدادات واحتياطات أمنية فإنّ دعم تأمين هذه الوحدات يكتسي أهمية بالغة ويتطلب توفير البنية التحتية والمعدات والتجهيزات الأمنية اللازمة لتحقيق "مؤسسات آمنة ومؤمنة".

وفي إطار المشاركة والانخراط في الإستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر، وحيث أن المؤسسات السجنية والإصلاحية من بين المؤسسات التي تستهلك كميات كبيرة من الطاقة (المحروقات والطاقة الكهربائية)، فإن برنامج السجون والإصلاح سيسعى إلى تركيز منظومات لاستغلال الطاقات البديلة (الطاقة الشمسية والطاقة الفولطاضوية) وذلك لتوفير حاجيات المؤسسات.

وتمّ اختيار هذا الهدف قصد دعم تأمين المؤسسات السجنية والإصلاحية وتحسين وتطوير ظروف العمل.

■ تقديم المؤشرات:

✓ المؤشّر 1.3.2: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية:

يهدف هذا المؤشّر إلى السعي لتأمين الوحدات من المخاطر والتهديدات.

■ تقديرات المؤشّر 1.3.2:

تقديرات			2022	إنجازات		الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2025	2024	2023		2021			
80	75	65	75	50	%	المؤشّر: 1-3-2: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية	

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة:

تبلغ نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية خلال سنة 2022 حوالي 75% وتطمح الهيئة العامة للسجون والإصلاح لبلوغ نسبة 80% خلال سنة 2025 ويعود هذا لحرصها على إبرام صفقات متعلقة باقتناء تجهيزات خاصة والتي تتمثل في معدات أمنية وذلك لتعزيز الوحدات السجنية والإصلاحية بأسلحة لتدعيم القوة النارية وتجهيزها بمعدات مراقبة بصرية والتي ستشمل مختلف المؤسسات السجنية والإصلاحية إضافة إلى تفعيل منظومة التفثيش واعتماد أجهزة كشف المعادن.

المؤشر 2.3.2: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الشمسية:

يهدف هذا المؤشر إلى السعي لتركيز منظومة الطاقة الشمسية بالوحدات السجنية والإصلاحية لتعويض استهلاك المحروقات للتسخين.

■ تقديرات المؤشر 2.3.2:

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2025	2024	2023		2021		
25	20	15	9		%	المؤشر: 2-3-2: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الشمسية

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة:

تسعى الهيئة إلى تقليص المصاريف المتأتية من استهلاك الطاقة من خلال تعميم استغلال الطاقة الشمسية بصفة تدريجية خلال المخطط 2023-2024 لتبلغ نسبة 25% خلال سنة 2025.

✓ المؤشر 3.3.2: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الفولطاضونية:

يهدف هذا المؤشر إلى السعي لتركيز منظومة الطاقة الفولطاضونية بالوحدات السجنية والإصلاحية لتعويض استهلاك الطاقة الكهربائية.

■ تقديرات المؤشر 3.3.2:

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2025	2024	2023		2021		
8.1	5.4	2.7	0	0	%	المؤشر: 2-3-3: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الفولطاضونية

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات لقادمة:

تسعى الهيئة إلى تعميم الطاقة الفولطاضونية بصفة تدريجية على الوحدات السجنية والإصلاحية لتبلغ نسبة 8.1% خلال سنة 2025.

2.2: تقديم أنشطة البرنامج وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:**جدول عدد 8:****الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج السجون والإصلاح**

بحساب الألف دينار

الأهداف	المؤشرات	التقديرات لسنة 2023	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2023	دعائم الأنشطة (تحديدها بصفة مقتضية ليست مهام كل هيكل أو إدارة)
الهدف 1-2 تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف يداع النساء والرجال والأطفال	المؤشر 1-1-2: المساحة المخصصة لكل مودع	1.56	- قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح	دفع: 75371	- تقليص عدد المساجين بالغرف كلما أمكن ذلك.
	المؤشر 2-1-2: نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل	37.5	- تنفيذ سياسة السجون والإصلاح	دفع 29653	- تهيئة فضاءات الأم السجينة المرضعة والحامل. تحسين الخدمات الصحية بالسجون ومراكز الإصلاح
الهدف 2-2 توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود	المؤشر 2-2-1: نسبة المودعين المنفيعين ببرامج التأهيل والصناعي والخدمي	24	- قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح	تعهد: 700 دفع: 7857	- إبرام إتفاقيات مع الهياكل العمومية للتكوين وتدعيم الإتفاقيات السارية المفعول

<p>-مراجعة القرار الوزاري المتعلق بتشغيل المساجين من حيث الشروط وبما يتيح الترفيع في هذه النسب.</p> <p>- ابرام اتفاقيات تشغيل المساجين مع الهياكل العمومية وخاصة البلديات.</p>	دفع:1000	<p>- قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح</p>	60	<p>المؤشر 2-2-2: نسبة المودعين المنفعين بعمل فلاحى أو صناعي أو خدماتي</p>	
<p>-مراجعة الأمر عدد 2423 لسنة 1995 المتعلق بالنظام الداخلي الخاص بمراكز إصلاح الأطفال الجانحين.</p> <p>تهيئة مراكز الاصلاح لفصل الأطفال الجانحين حسب الشريحة العمرية</p> <p>- التنسيق مع وزارتي التشغيل والتكوين المهني والشؤون الإجتماعية لتدعيم برامج الإدماج بعد الإفراج.</p>	24513	<p>- قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح</p>	25	<p>المؤشر 2-2-3: نسبة الأطفال الجانحين المنفعين بمسالك برامج الإدماج</p>	
<p>تدعيم المخططات الأمنية بالوحدات السجنية والإصلاحية وتطويرها.</p> <p>-إحداث آلية لتقييم المخاطر للمساجين المتطرفين.</p> <p>- التوظيف الأمثل للموارد البشرية على مستوى تأمين الوحدات.</p> <p>-وضع مدونة أخلاقيات المهنة لموظفي السجون والإصلاح</p> <p>-اقتناء منظومات وتجهيزات خاصة</p>	<p>324120</p> <p>تعهد:17200</p> <p>دفع: 27986</p>	<p>- قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح</p> <p>- تنفيذ سياسة السجون والإصلاح</p>	65	<p>المؤشر 2-3-1: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية</p>	<p>الهدف 2-3 تحديث أمن المؤسسات السجنية والإصلاحية وتحسين ظروف العمل</p>

استغلال الطاقات المتجددة للضغط على المصاريف الخاصة بالطاقات الطبيعية (المحروقات والكهرباء)	- قيادة وتأهيل قطاع السجن والإصلاح	15	المؤشر: 2-3-2: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الشمسية
	- تنفيذ سياسة السجن والإصلاح	2.7	المؤشر: 3-3-2: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الفولطاضوئية

(* دعائم الأنشطة: يتعين أن تكون ذات طابع استراتيجي ولا يترتب عنها انعكاسات مالية.

3. الميزانية وإطار نفقات برنامج السجون والإصلاح متوسط المدى 2025-2023:

جدول عدد 9: تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيــــــــان البرنامج	إنجازات 2021	ق.م تكميلي 2022 (1).	تقديرات 2023		نسبة التطور 2023-2022
			اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع (2).	
			المبلغ (1)-(2)	النسبة (%) (1) / ((1)-(2))	
نفقات التأجير	342 892	370 370	411 200	411 200	11,02%
نفقات التسيير	46 058	33 630	47 260	47 260	40,53%
نفقات التدخل	1 000	1 000	1 000	1 000	0,00%
نفقات الاستثمار	19 950	23 875	20 000	24 000	0,52%
نفقات العمليات المالية					
مجموع البرنامج	409 900	428 875	479 460	483 460	12,73%

جدول عدد 10:

إطار النفقات متوسط المدى (2025-2023)

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

النفقات	إنجازات		ق. م تكميلي 2022	تقديرات		
	2021	2020		2025	2024	2023
نفقات التأجير	342 892	298 356	370 370	444 900	422 000	411 200
نفقات التسيير	46 058	42 550	33 630	50 100	48 670	47 260
نفقات التدخل	1 000	1 193	1 000	1 000	1 000	1 000
نفقات الاستثمار	19 950	31 999	23 875	29 000	25 000	24 000
نفقات العمليات المالية						
بقية النفقات						
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	409 900	374 098	428 875	525 000	496 670	483 460
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	414 365	374 098	433 375	530 500	502 170	488 782

تم تخصيص اعتمادات قيمته 483,460 م.د خلال تصرف سنة 2023، أي بزيادة قدرها 54.585 م.د تمثل نسبة 12.73% وذلك لتغطية المصاريف الضرورية لتسيير المؤسسات وكذلك لتوفير الاعتمادات اللازمة للمشاريع التي هي بصدد الإنجاز والمشاريع الجديدة التي تدرج في إطار الأنشطة الخاصة بمختلف المؤشرات وقد تم الأخذ بعين الاعتبار التكاليف وارتفاع الأسعار بالإضافة إلى كتلة الأجور.

أما بالنسبة لإطار نفقات متوسط المدى فإن الإعتمادات المخصصة للبرنامج خلال الثلاث سنوات القادمة تبقى محدودة للغاية باعتبار غلاء الأسعار في أغلب المواد وارتفاع كتلة الأجور الناتج عن الانتدابات الخصوصية والترقيات والزيادة في الأجور. بحيث من المنتظر أن تفوق ميزانية البرنامج 525 مليون دينار موفي سنة 2025.

البرنامج عدد9: برنامج القيادة والمساندة

إسم رئيس البرنامج: السيد محمد كريم نافع، متصرف عام

تاريخ تولّيه مهمّة قيادة البرنامج: بداية من 01 جوان 2022

تقديم البرنامج:

1.1- الاستراتيجية:

تتمثل استراتيجية برنامج القيادة والمساندة في تقديم الدعم المادي والبشري والثوجستي والتقني لبرنامجي العدل والسجون والإصلاح قصد المساهمة في تحقيق السياسات العمومية للبرنامجين ودعمها في تحقيق الأهداف ومؤشرات الأداء. بالإضافة إلى ذلك، يضمن برنامج القيادة والمساندة السهر على ديمومة الميزانية ويعمل على التنسيق مع البرامج العملية بهدف ترشيد التصرف في الموارد المخصصة للمهمة مع تحسين فاعلية برنامج القيادة والمساندة.

وقد اتسمت منهجية العمل المتبعة في إطار برنامج القيادة والمساندة بطابعها التشاركي وتفويض المسؤوليات المتعلقة بإنجاز الأنشطة حسب الاختصاص. وتمّ التركيز على حسن استشراف حاجيات مهمة العدل ومزيد تحسين استعمال الموارد المتاحة. وتمّ العمل على تكريس التوجه العام للدولة القائم على تحسين الأداء وإرساء قواعد الحوكمة الرشيدة للمال العام.

وحرصا على مزيد التحكم في التوازنات العامة للمالية العمومية خصوصا بعد تطور كتلة الأجور في ظل محدودية الاعتمادات المرصودة لمهمة العدل، أصبح عنصر التحكم في كتلة الأجور هاجسا بالنسبة لمهمة العدل. وسيتواصل العمل على تغطية الحاجيات من الموارد البشرية من خلال إعادة توظيف الأعوان وتطبيق برنامج الحراك الوظيفي بين الإدارات المركزية والجهوية.

لكن يجدر التنويه بأن عدم إقرار انتدابات جديدة خاصة في سلكي العملة والأرشيف بات أمرا يؤثر على حسن سير مرفق العدالة في العديد من المحاكم.

وفي إطار حسن توظيف الاعتمادات المرصودة سيتواصل الحرص على التقليل في بعض النفقات غير الضرورية وترشيد استهلاك الطاقة، كذلك العمل على مواصلة ترشيد الإنفاق العمومي في عدة مجالات من خلال وضع الآليات المناسبة على غرار تركيز منظومة تتبع سيارات المصلحة GPRS بأغلب الإدارات المركزية والجهوية لوزارة

العدل. كما تمّ تركيز نظام البطاقة الذكية بغاية ترشيد نفقات استهلاك الوقود، واستصدار منشور من السيّد وزير العدل لتحسيس مستعملي السيّارات الإدارية لاستعمالها في الأغراض الإدارية دون سواها مع التأكيد على احترام القواعد المرورية. كما تمّ الشروع في إرساء منظومة الرّقابة الداخلية بهدف التحكم في المخاطر وتحسين الأداء.

وتبعاً لضبط خطة التنزيل العمليّاتي للبرامج العمومية من طرف الوحدة المركزية للتصرف حسب الأهداف لتركيز مشروع التصرف في الميزانية حسب الأهداف لميزانية الدولة بوزارة المالية المتمثلة في تحديد البرامج الفرعية والوحدات العمليّاتية على المستويين المركزي والجهوي، أصبح برنامج القيادة والمساندة يحتوي على برنامج فرعي 1: يهمّ "القيادة والمساندة المركزية" وبرنامج فرعي 2: يهمّ "الدعم والمساندة الجهوية" (14 إدارة جهوية).

وباعتبار أنّ هذا البرنامج مشترك بين جميع الوزارات تمّ إعداد إطار موحد لتنزيل أداء برنامج القيادة والمساندة من طرف الوحدة المركزية بدعم من الخبراء ومساندة بقية الوزارات.

وعلى هذا الأساس تمّ الاتفاق على ثلاث أهداف استراتيجية موحدة بين المهمات وهي على التوالي:

- **الهدف الاستراتيجي الأول: تحسين حوكمة المهمة.**
- **الهدف الاستراتيجي الثاني: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص.**
- **الهدف الاستراتيجي الثالث: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة.**

وتتمثل أهمّ المحاور والمشمولات الاستراتيجية لهذا البرنامج فيما يلي:

- ✓ التنسيق بين مختلف البرامج الأخرى والعمل على توفير الدّعم اللازم وذلك بتوظيف الموارد البشرية والمالية والمعدات وجعلها على ذمة جل مصالح البرامج لتحقيق الأهداف المرسومة،
- ✓ إعداد ومتابعة ميزانية الوزارة،

✓ صيانة البناءات الإدارية ووسائل النقل ومنقولات الوزارة،
 ✓ الإشراف والمتابعة لكل المخططات والأعمال الإعلامية على مستوى المركزي
 والجهوي وعلى مستوى المؤسسات العمومية،
 ✓ إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطة الاتصالية للوزارة.
 وفي إطار تطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13
 فيفري 2019 وخاصة منها المتعلقة بتكريس المساواة بين المرأة والرجل ومختلف
 الفئات الاجتماعية، تحرص الوزارة على إعطاء المرأة المكانة التي تستحق من خلال
 تكليفها بمهام تسييرية متعددة صلب الإدارة وتعيينها في خطط وظيفية عليا، بحيث تبلغ
 نسبة النساء اللواتي يشغلن خطط وظيفية حوالي 34% من جملة الخطط المتاحة ببرنامج
 القيادة والمساندة.

2.1- الهياكل المتدخلة:

تتدخل في تنفيذ برنامج القيادة والمساندة عديد الهياكل على المستوى المركزي
 والمتمثلة في الإدارات المركزية كالديوان وبقية الإدارات العامة تحت الإشراف،
 الإدارة العامة للمصالح المشتركة والإدارة العامة للإعلامية ومركز الدراسات القانونية
 والقضائية والإدارات الجهوية على المستوى الجهوي وكذلك يتدخل ديوان مساكن
 القضاة وأعوان وزارة العدل كفاعل عمومي في تنفيذ السياسة العمومية.
 ويتكون البرنامج من برنامج فرعي على المستوى المركزي: القيادة والمساندة
 المركزية و14 برنامج فرعي على المستوى الجهوي: المساندة والدعم الجهوي.

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2-تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

نظرا لأن هذا البرنامج مشترك بين جميع الوزارات فقد تم إعداد إطار موحد لتنزيل أداء برنامج القيادة والمساندة من طرف الوحدة المركزية بدعم من الخبراء ومساندة بقية الوزارات. وعلى هذا الأساس تم الاتفاق على ثلاث أهداف استراتيجية موحدة بين المهمات وهي على التوالي:

- الهدف الاستراتيجي الأول: تحسين حوكمة المهمة.
- الهدف الاستراتيجي الثاني: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص.
- الهدف الاستراتيجي الثالث: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة.

■ الهدف 1.9: تحسين حوكمة المهمة:

يندرج هذا الهدف في إطار الهدف الاستراتيجي الموحد المشترك بين جميع المهمات لما له من تأثير مباشر على تحسين جودة القيادة وتطوير مستوى أداء المهمة. ويكون ذلك من خلال العمل على تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط مع تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة في تنفيذ السياسات العمومية كما يستند هذا الهدف إلى المحور الرابع من مخطط الوزارة المتعلق بتكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة والمحور الخامس المتعلق بانفتاح المنظومة العدلية على محيطها الداخلي والخارجي.

المؤشرات:**المؤشر 1.1.9: نسبة تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط:**

يتمثل هذا المؤشر في قياس مدى تقدم تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط القطاعي للمنظومة القضائية والسجنية 2023-2025 ومدى التزام جميع هيكل الوزارة في تنفيذ المشاريع والأنشطة التي تحت إشرافها في الآجال المتفق عليها.

تقديرات المؤشر 1.1.9:

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023		2021		
100	50	34.5	0	0	%	المؤشر: 1-9-1: نسبة تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط

تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تبلغ جملة المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط حوالي 200 نشاط تتوزع بين سنوات 2023 إلى 2025 حسب النسب المدرجة بالجدول بحيث ينتظر أن تبلغ نسبة الإنجاز 100 % خلال سنة 2025 في صورة إنجاز كل الهياكل للأنشطة تحت الإشراف.

الهدف 2.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص:

يندرج هذا الهدف في إطار تطوير نجاعة الإدارة وتحسين مردودية الأعوان من خلال التحكم في كتلة الأجور، وإعادة توظيف الاعوان العموميين في غير مراكز عملهم مع إسناد منح تحفيز دون اللجوء إلى إنتدابات جديدة إضافة إلى توفير التكوين اللازم للأعوان من أجل النهوض بالتأطير من جهة ودعم وتنمية خبرات ومعارف الموارد البشرية من جهة اخرى. وتم اختيار مجموعة من المؤشرات في إطار حوكمة الموارد البشرية وحسن التصرف في الاعتمادات المرصودة للتأجير وهي على التوالي:

المؤشرات:**المؤشر 1.2.9: نسبة الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور:**

يتمثل هذا المؤشر في قياس مدى دقة توقعات كتلة الأجور بالمقارنة مع الإنجازات وهو يهدف ذلك لتطوير نجاعة الإدارة وتحسين مردودية الأعوان من خلال التحكم في كتلة الأجور وحسن توزيع الموارد البشرية حسب المهام والنشاط.

تقديرات المؤشر 1.2.9:

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023		2021		
2	2.5	3	4	4.25	%	المؤشر: 1-2-9: نسبة الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور

تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

يرجع التفاوت الموجود في الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور إلى الزيادة غير متوقعة في الأجور في الكثير من الأحيان. وكذلك الترقية الآلية وإحداث خطط قضائية جديدة بالنسبة للقضاة من طرف المجلس الأعلى للقضاء بعد توجيه المشروع النهائي للميزانية وإقراره من طرف وزارة المالية وهو من شأنه أن يؤثر سلبا على الفارق المسجل بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور. وستعمل مصالحنا على تقليص هذا الفارق خلال السنوات المقبلة خاصة بعد الاتفاق على نسبة الزيادة في الأجور والتقليص في الانتدابات.

المؤشر 2.2.9: نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا:

يتعلق المؤشر بمتابعة تطور نسبة تواجد النساء في المناصب الوظيفية العليا التي تساعد على أخذ القرار مقارنة بالرجال. وتمثل المناصب الوظيفية العليا الموجودة بالمهمة رتبة مدير عام فما أكثر.

■ تقديرات المؤشر 2.2.9:

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023		2021		
40	38	36	34.9	347 خطة/ 994 خطة %34.9	%	المؤشر: 2-2-9: نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تبلغ نسبة النساء في الرتب الوظيفية العليا مقارنة بعدد الرجال 34.9% سنة 2022 من مجموع الموظفين في المناصب الوظيفية العليا (994 خطة وظيفية). وبالرغم من وصول المرأة إلى الخطط الوظيفية إلا ان موقعها لا يزال متواضعا في تولى المناصب الوظيفية العليا (347 منصب). وستسعى المهمة إلى تحسين هذا المؤشر بصفة تدريجية (بلوغ نسبة 40 % بحلول سنة 2025) مع توفير التكوين اللازم في القيادة النسائية لصالح الإطارات العليا من الإناث.

✓ المؤشر 3.2.9 : نسبة الأعوان المتكويين في إطار مخطط التكوين:

يتمثل المؤشر في نسبة الأعوان المنتفعين بالتكوين من جملة الأعوان المعنيين بالتكوين حسب مخطط التكوين. ويهدف أساسا إلى الرفع من المهارات الفردية والجماعية للقضاة والكتبة وجميع الأعوان بمختلف المحاكم والإدارات المركزية والجهوية لتحسين مردودية الأعوان وتقديم خدمات ذات جودة.

■ تقديرات المؤشر 3.2.9:

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2025	2024	2023		2021		
97	95	93	90	43.55	%	المؤشر: 3-2-9: نسبة الأعوان المتكويين في إطار مخطط التكوين

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

لم تبلغ نسبة الأعوان المتكونين في إطار المخطط خلال سنة 2021 سوى 43.55% وهي نسبة ضعيفة ناتجة عن تعطل مسار التكوين جراء جائحة كورونا، وستسعى مصالح الوزارة للترفيه من هذه النسبة لتبلغ حوالي 97% خلال سنة 2025.

■ الهدف 3.9: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة:

يندرج هذا الهدف الاستراتيجي الموحد في إطار حوكمة الموارد المتاحة وحسن التصرف في الاعتمادات المرصودة قصد ضمان ديمومة الميزانية وترشيد النفقات من خلال العمل على ترشيد نفقات التصرف وإرساء مقومات الحوكمة الرشيدة وتكريس مبادئ النجاعة والشفافية لما لذلك من أثر مباشر على موارد الدولة وديمومة ميزانيتها. بالإضافة إلى ارتباطه بالمحور الثالث المتعلق بدفع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال في جانبه المتعلق بتعزيز الموارد المتأتية من الترفيه في معاليم الخطايا لفائدة ميزانية الدولة.

وبالإضافة إلى ذلك يعمل البرنامج على تطوير جملة من المؤشرات والآليات الداخلية لتحقيق الهدف المنشود مثل متابعة:

- نسبة تقدم عمليات صيانة المباني مع ما تم برمجته،
- المعدل السنوي لاستهلاك وقود سيارات المصلحة،
- نسبة الاستجابة لخدمات صيانة المعدات والتجهيزات في الأجال.

■ المؤشرات:

✓ المؤشر 1.3.9: نسبة الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية:

يتمثل هذا المؤشر في حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة قصد ضمان ديمومة الميزانية وترشيد النفقات من خلال العمل على ترشيد نفقات التصرف وإرساء مقومات الحوكمة الرشيدة وتكريس مبادئ النجاعة والشفافية لما لذلك من أثر مباشر على موارد الدولة وديمومة ميزانيتها.

■ تقديرات المؤشر 1.3.9:

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات الأداء
2025	2024	2023		2021		
5	6	8	3.7	2.26	%	المؤشر: 1-3-9: نسبة الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

يلاحظ من خلال هذا الجدول عدم استقرار نسب تنفيذ الميزانية ويرجع ذلك إلى غياب إطار نفقات متوسط المدى محدد وفق الحاجيات الحقيقية للمهمة بالإضافة إلى اضطراب الأسعار العالمية لأغلب المواد الحيوية، مما يتسبب في تأجيل تنفيذ العديد من المشاريع على المستوى المركزي والجهوي. ورغم كل ذلك يبقى هامش الخطأ في حدود 5 % مقبول إلى حين استقرار الأسعار في بلادنا.

✓ المؤشر 2.3.9: نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجددة:

يندرج هذا المؤشر في إطار انخراط المنظومة القضائية والسجنية في المجهود الوطني لتكريس مبادئ التنمية المستدامة فقد تبنت العديد من الهياكل التابعة للوزارة مشاريع تدرج ضمن مقاربة الاقتصاد الأخضر والدائري واستغلال الطاقات المتجددة.

■ تقديرات المؤشر 2.3.9:

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2025	2024	2023		2021		
20	10	5	0	0	%	المؤشر: 2-3-9: نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجددة

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تمّ ترسيم إعتمادات بميزانية الاستثمار للشروع في تركيز الطاقة الشمسية بمختلف مقرات الوزارة وهيكلها على مراحل وذلك لمعاوضة مجهودات الدولة للانتقال الطاقوي وتقليص

المصاريف في هذا الباب. ومنتظر أن تبلغ نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجدد حوالي 20% بحلول سنة 2025.

✓ المؤشر 3.3.9 : نسبة التطور السنوي في الموارد المالية المتأتية من خطايا التقاضي:

في إطار تامين دور العدالة في دفع الاقتصاد من خلال تحسين الموارد المالية للدولة بالترفيغ في معالم الخطايا المحكومة. يبرز هذا المؤشر نسق التطور السنوي في الموارد المالية للميزانية المتأتية من خطايا التقاضي وذلك بالترفيغ في معالم الخطايا المحكومة وتحسين تنفيذ الأحكام الجزائية الصادرة بها لتحسين الموارد المالية للدولة.

■ تقديرات المؤشر 3.3.9:

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2025	2024	2023		2021		
45	20	10	0	0	%	المؤشر: 3-3-9: نسبة التطور السنوي في الموارد المالية المتأتية من خطايا التقاضي

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تساهم الوزارة في تعبئة موارد الدولة من خلال خطايا التقاضي. وللترفيع من هذه الموارد الهامة سيتم خلال المخطط 2023-2025 مراجعة تعريف بعض الخطايا بحيث ينتظر أن ترتفع مداخل هذه الخطايا بما قدره 45 % خلال سنة 2025 بالمقارنة مع سنة 2022.

✓ المؤشر 4.3.9: نسبة الديون بالمقارنة مع جملة نفقات التسيير والاستثمار:

يبرز هذا المؤشر نسبة الديون المتخلدة بذمة الوزارة مقارنة بمجموع نفقات التسيير والاستثمار. حيث يتم إنجاز أكثر من 80 % من اعتمادات التسيير في المستوى الجهوي (اعتمادات مفوضة) وأكثر من 90 % من نفقات الاستثمار تنجز عن طريق الاعتمادات المحالة للمجالس الجهوية مما يؤثر على نسبة استهلاك الاعتمادات المرصودة كما أن ضعف الاعتمادات المرصودة للوزارة في باب التسيير والتضخم الملحوظ في أغلب المواد الاستهلاكية يولد ديونا محققة ترتفع سنويا في ظل ضعف الاعتمادات المرصودة. وللغرض تم إحداث هذا المؤشر لمتابعة ديون المهمة والعمل على الحد منها قدر المستطاع.

■ تقديرات المؤشر 4.3.9:

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2025	2024	2023		2021		
17	16.8	16.1	29.4	0	%	المؤشر: 4-3-9: نسبة الديون بالمقارنة مع جملة نفقات التسيير والاستثمار

■ تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

رغم مجهودات المهمة لترشيد الإنفاق في كافة المجالات، إلا أن ضعف الإعتمادات المرصودة والارتفاع المشط لأغلب المواد الحيوية يجعل نسبة الديون تتطور من سنة إلى أخرى، بحيث من المتوقع أن تبلغ هذه النسبة 17 % من جملة نفقات التسيير والاستثمار خلال سنة 2025.

- 2-2: تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الاداء:

جدول عدد 11: الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج القيادة والمساندة

بحساب الألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة (*)
الهدف 1-9 تحسين حوكمة المهمة	المؤشر 1-1-9: نسبة تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط	34.5	القيادة والدعم	16045	<ul style="list-style-type: none"> اعداد الاستراتيجية القطاعية والتوجهات الاستراتيجية اعداد الدراسات إدارة التغيير والتحول النزاعات والشؤون القانونية الشراكة بين القطاع العام والخاص إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطة الاتصالية للوزارة. مراجعة المنظومة الإحصائية مراجعة الامر المنظم للمشاريع ذات الصبغة الجهوية
الهدف 2-9 تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص	المؤشر 1-2-9: نسبة الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور	3	التصرف والتدخل الاجتماعي في الموارد البشرية	28755	التأجير وضع سياسة للموارد البشرية وضع نظام معلوماتي / لوحة قيادة لمتابعة التصرف في الموارد البشرية التصرف في المسار المهني للموظفين متابعة طور المسار المهني للنساء تشريك الكفاءات النسائية في رسم وتنفيذ الاستراتيجية والسياسات القطاعية، لتدريب على المهارات اللينة (الثقة بالنفس والقيادة والنوع الاجتماعي) والمهارات التقنية (اللغات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) تنظيم دورات تكوينية في القيادة النسائية صالح الإطارات العليا من الاناث
	المؤشر 2-2-9: نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا	36			
	المؤشر 3-2-9: نسبة الأعوان المتكويين في إطار مخطط التكوين	93			

<p>اعداد الميزانية ومتابعة تنفيذها إعداد البرمجة السنوية للنفقات وتحيينها الشراءات التصرف في اسطول السيارات اسطول العقارات</p>	7840	القيادة والدعم	8	<p>المؤشر 9-3-1: نسبة الفارق بين تقديرات وانجازات الميزانية</p>	<p>الهدف 9-3 ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة</p>
<p>الإنتاج الذاتي للطاقات المتجددة إعداد مخطط مديري للاقتصاد الأخضر</p>		الدعم والمساندة الجهوية	5	<p>المؤشر 9-3-2: نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجددة</p>	
			10	<p>المؤشر 9-3-3: نسبة التطور السنوي في الموارد المالية المتأتية من خطايا التقاضي</p>	
		القيادة والدعم	16.1	<p>المؤشر 9-3-4: نسبة الديون بالمقارنة مع جملة نفقات التسيير والاستثمار</p>	

3-2: مساهمة الفاعلين العموميين في أداء برنامج القيادة والمساندة:

جدول عدد 12:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج
وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: ألف دينار

الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023 (ان وجدت)	الاعتمادات المطلوبة	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	الفاعل العمومي
لم تقع مناقشة اعتمادات ميزانية التنمية مع وزارة المالية.	100	أ- صيانة المساكن المعدّة للكراء	دعم الرصيد العقاري المعدّ للكراء لإنجاز ما لا يقلّ على 500 مسكنا بمختلف الجهات لاعتبار تزايد عدد الدوائر القضائية والقضاة والأعوان	ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل
	246	ب- بناء 6 مساكن بباجة	التقليص في مدة شعور المساكن	
	250	ج- إزالة وإعادة بناء 8 مساكن بالكاف	تنفيذ برامج الصيانة والتعهد بصفة دورية	
	800	ح- بناء 12 مسكنا بكلّ من القيروان ونابل والمنستير	توفير مساكن معدّة للتملك بأسعار مدروسة	

3. الميزانية وإطار نفقات برنامج القيادة والمساندة متوسط المدى 2023-2025:

جدول عدد 13:

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيــــــــان البرنامج	إنجازات 2021	ق.م تكميلي 2022 (1).	تقديرات 2023		نسبة التطور 2023-2022
			اعتمادات الدفع (2).	اعتمادات التعهد	
			المبلغ (1)-(2)	النسبة (%) (1)/((1)-(2))	
نفقات التاجير	21 339	22 000	23 000	23 000	4,55%
نفقات التسيير	12 636	14 300	15 320	15 320	7,13%
نفقات التدخل	4 625	4 770	4 770	4 770	0,00%
نفقات الإستثمار	7 185	8 480	7 220	9 550	12,62%
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	
مجموع البرنامج	45 785	49 550	50 310	52 640	6,24%

جدول عدد 14:

إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

النفقات	إنجازات		ق. م تكميلي 2022	تقديرات		
	2021	2020		2025	2024	2023
نفقات التاجير	21 339	19 921	22 000	24 100	23 000	25 000
نفقات التسيير	12 636	11 676	14 300	15 780	15 320	16 300
نفقات التدخل	4 625	6 717	4 770	4 770	4 770	4 800
نفقات الإستثمار	7 185	6 137	8 480	9 500	9 550	12 900
نفقات العمليات المالية						
بقية النفقات						
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	45 785	44 451	49 550	54 150	52 640	59 000
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	45 904	44 451	49 650	54 250	52 730	59 100

تم تخصيص اعتمادات قيمته 52,640 م.د خلال تصرف سنة 2023، أي بزيادة قدرها 3,090 م.د تمثل نسبة 6.24% وذلك لتغطية المصاريف الضرورية لتسيير الإدارات والمؤسسات التابعة لإشراف البرنامج وهي اعتمادات ضعيفة يصعب بها توفير الحاجيات الأساسية. كما تشمل هذه الاعتمادات المشاريع التي هي بصدد الإنجاز والمشاريع الجديدة التي تندرج في إطار الأنشطة الخاصة بمختلف المؤشرات وقد تم الأخذ بعين الاعتبار التكاليف وارتفاع الأسعار بالإضافة إلى كتلة الأجور.

أما بالنسبة لإطار نفقات متوسط المدى فإن الاعتمادات المخصصة للبرنامج خلال الثلاث سنوات القادمة تبقى محدودة للغاية باعتبار غلاء الأسعار في أغلب المواد مثل الورق والوقود والكهرباء والغاز وكذلك ارتفاع كتلة الأجور الناتج عن تعديل كلفة الانتدابات الخصوصية والترقيات والزيادة في الأجور. بحيث من المنتظر أن تفوق ميزانية البرنامج 59 مليون دينار في موفي سنة 2025.

الملاحق

بطاقات مؤشرات أداء برنامج العدل

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة فصل القضايا الجزائية المحكوم فيها بالدرجة الأولى

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف / رقم المؤشر: 1-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات
2. تعريف المؤشر: يتمثل هذا المؤشر في متابعة نشاط مختلف الدوائر الجزائية بكافة المحاكم الابتدائية (جناحية وجنائية) وذلك من خلال نسق فصلها للقضايا للوقوف على مواطن الخلل والتدخل، عند الاقتضاء، لتحسين أدائها.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
5. المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعية: مؤشر غير مراعي للتوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع القضايا الجزائية (الجنائية والجزائية) المفصلة والمحالة خلال السنة / (عدد القضايا الجزائية الواردة خلال السنة) * 100
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية %
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية
4. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر¹: بلوغ نسبة 100 % سنة 2025.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

¹القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

التقديرات			2022	الإجازات	الوحدة	مؤشر فيس الأداء:
2025	2024	2023		2021		
100	99	98	97	97	%	المؤشر 1.1.1: نسبة فصل القضايا الجزائية المحكوم فيها بالدرجة الأولى

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من خلال تحليل المعطيات يتبين أنّ القضايا الجزائية المنشورة لدى مختلف الدوائر في طور المحاكمة تكتسي أهمية بالغة باعتبار أنّ البتّ فيها يمكن من إيصال الحقوق إلى أصحابها وعدم إفلات الجناة من العقاب. وكلّما تمّ فصل ذلك النوع من القضايا في آجال معقولة إلاّ وتعدّ العدالة ناجزة وزادت ثقة الناس فيها. ويطمح البرنامج إلى تقليص مخزون القضايا الجزائية وذلك بالترفيف في نسبة الفصل من 97 % خلال سنة 2021 إلى 100 % خلال سنة 2025. وهي نسبة معقولة وتختلف بين المحاكم، لذلك يستحسن تعميم التجارب الناجحة لتحسين المردودية العامة.

1. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

لتجاوز النقائص التي تحول دون تحقيق النتائج المرجوة يجب العمل على:

- التوزيع الأمثل للإطار القضائي حسب حجم العمل
- توفير وسائل العمل الضرورية لضمان السرعة المطلوبة
- العمل على تكوين القضاة لمزيد التحكم في الزمن القضائي

مؤشر الأداء: نسبة فصل القضايا المدنية المحكوم فيها بالدرجة الاولى

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 2-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات
2. تعريف المؤشر: يمثل هذا المؤشر نسبة القضايا المفصولة في المادة المدنية من جملة القضايا المنشورة بالمحاكم خلال السنة. ويهدف هذا المؤشر للتسريع في البت في هذا النوع من القضايا باعتبارها يمسّ بشكل مباشر المصالح الاجتماعية والاقتصادية للمتقاضين بمختلف أنواعهم.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للتوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع القضايا المدنية المفصولة والمحالة خلال السنة/(مجموع عدد القضايا المدنية الواردة خلال السنة)*100.
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية %.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية.
4. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ نسبة 4 % سنة 2024 من المؤشر
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2022	الإجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2025	2024	2023		2021		
100	95	93	92	91	%	المؤشر 2.1.1: نسبة القضايا المدنية المحكوم فيها بالدرجة الأولى

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تبلغ نسبة القضايا المدنية خلال سنة 2021 حوالي 91 % من جملة الأحكام المدنية الواردة، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة خلال السنوات القادمة باعتبار تنقيح التشريعات ذات العلاقة بحيث من المتوقع أن ترتفع هذه النسبة لتبلغ 93% خلال سنة 2023.

3. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشر الأداء: الزمن القضائي في قضايا التحقيق

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 3-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: : تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات

تعريف المؤشر: تمّ اختيار هذا المؤشر باعتبار أهميته في تقليص الزمن القضائي في المادة الجنائية وبالتالي تطوير جودة الخدمات القضائية وتحقيق الغايات المرجوة من ذلك عدالة ناجزة. يهدف هذا المؤشر إلى تطوير المنظومة القضائية ومزيد الارتقاء بها، من خلال ترشيد التصرف فيه باعتبار وثوق الصلة بين عنصر الزمن القضائي والعدالة الناجعة، حيث أن تعطيل مصالح المتقاضين وعدم تمكينهم من حقوقهم في الأجل المعقولة يضرب في العمق حقهم الطبيعي في النفاضي.

2. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.

3. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.

4. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للتوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : مجموع القضايا المخزونة في آخر السنة/ عدد القضايا المفصلة

خلال السنة* 12

2. وحدة المؤشر: عدد الأشهر

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية.

4. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية.

5. القيمة المستهدفة للمؤشر²: 20 شهرا سنة 2025

²القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2025	2024	2023		2021		
20	22	23	24.76	26.79	عدد الأشهر	المؤشر: 3-1-1: الزمن القضائي في قضايا التحقيق

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من خلال المعطيات يتبين أن الزمن القضائي في القضايا التحقيقية يمثل 24.76 شهر خلال سنة 2022 وهو يعكس نوعية وجودة الخدمات القضائية لصالح المواطن. ويختلف هذا المؤشر حسب نوعية القضايا. ويعمل البرنامج على تقليص الزمن القضائي في المادة الجنائية لتبلغ 20 شهرا خلال سنة 2025 قصد تحسين جودة العدالة ونيل ثقة المتقاضين وتمكينهم من حقوقهم في الأجال المعقولة.

3.تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الأحكام التي تم إقرارها في طور الاستئناف

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 4-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات
2. تعريف المؤشر: تتمثل نسبة الأحكام التي تم إقرارها في طور الاستئناف في عدد القضايا التي تم إقرارها في مرحلة الاستئناف بالمقارنة مع مجموع عدد القضايا المستأنفة من المحاكم الابتدائية. يهدف هذا المؤشر إلى تقييم جودة وقياس نوعية الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية ومدى تطابقها مع الأحكام الاستئنافية والعمل على تحسينها من خلال دعم قدرات القضاة في جميع الاختصاصات.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للتوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : عدد القضايا التي تم إقرارها في مرحلة الاستئناف/ مجموع عدد القضايا المستأنفة من المحاكم الابتدائية خلال السنة * 100.
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية %.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية.
4. تاريخ توفر المؤشر : جانفي من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ نسبة 62 % سنة 2025 من المؤشر
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

-III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2025	2024	2023		2021		
62	58.7	56.7	55	53.7	%	المؤشر: 1-1-4: نسبة الأحكام التي تم إقرارها في طور الاستئناف

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من خلال تحليل المعطيات يتبين أن نسبة إقرار الأحكام الابتدائية في محاكم الاستئناف تناهز 55% خلال سنة 2022 وهي نسبة تعكس نوعية وجودة الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية. وتختلف هذه النسب حسب المحاكم والمواد. ولتحسين هذه النسب يجب العمل على تحسين جودة تكوين القضاة والعمل على تمكينه من التكوين المستمر والتكوين التخصصي قصد تحسين جودة الأحكام ونيل ثقة المتقاضين. كما ان البرنامج يطمح إلى الترفيع في نسبة إقرار الأحكام الابتدائية لتبلغ 62% خلال سنة 2025 من جملة الأحكام المستأنفة

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

لتجاوز النقائص التي تحول دون تحقيق النتائج المرجوة يجب العمل على:

- التوزيع الأمثل للإطار الإداري حسب حجم العمل
- توفير وسائل العمل الضرورية لضمان السرعة المطلوبة
- تطوير التشريعات ذات العلاقة

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 5-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات
2. تعريف المؤشر: تتمثل نسبة الأحكام التي تم إقرارها في طور التعقيب في عدد القضايا الجزائية والمدنية الواردة من محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية باعتبارها تنظر استئنافيا في بعض القضايا الواردة من محاكم النواحي.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة.
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للتوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الاحكام التي تم إقرارها في مرحلة التعقيب/ مجموع عدد القضايا الواردة من محاكم الاستئناف والمحاكم النواحي(المخالفات) خلال السنة * 100.
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية %.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية.
4. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر³(Valeur cible de l'indicateur): بلوغ نسبة 53 % سنة 2025 من المؤشر.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

³القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

-III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2025	2024	2023		2021		
53	49	46	45.6	46.1	%	المؤشر: 5-1-1: نسبة القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من خلال تحليل المعطيات يتبين أن القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار تتاهز 46 % خلال سنة 2021 وهي نسبة تعكس نوعية وجودة الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف. وتختلف هذه النسب حسب المحاكم والمواد. ولتحسين هذه النسب يجب العمل على تحسين جودة تكوين القاضي والعمل على تمكينه من التكوين المستمر والتكوين التخصصي قصد تحسين جودة الأحكام ونيل ثقة المتقاضى. كما يطمح البرنامج إلى الترفيع في هذه النسبة لتبلغ 53% خلال سنة 2025 من جملة الأحكام التي يتم تعقيبها.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

العمل على تحسين قدرات القضاة في جميع الاختصاصات.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة فصل القضايا في المادة التجارية المحكوم فيها بالدرجة الأولى

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف / رقم المؤشر: 1-2-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني.
2. تعريف المؤشر: يهدف هذا المؤشر إلى تحسين مناخ الأعمال بإيلاء الأهمية اللازمة للنزاعات التجارية عبر إحداث أقطاب قضائية تجارية ومعالجة الديون المتعثرة.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للتوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع القضايا التجارية المفصولة والمحالة خلال السنة/(عدد القضايا التجارية الواردة بمحاكم الدرجة الأولى خلال السنة)*100
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية %.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية.
4. تاريخ توفر المؤشر : جانفي من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر⁴(Valeur cible de l'indicateur): بلوغ نسبة 100 % خلال سنة 2025.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: التفقدية العامة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

⁴القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالموشر

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	موشر قيس الأداء:
2025	2024	2023		2021		
100	99	99	98	97	%	الموشر 1.2.1: نسبة فصل القضايا في المادة التجارية المحكوم فيها بالدرجة الأولى.

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالموشر (بصفة مختصرة):

إنّ العدد الجملي للقضايا التجارية المفصولة يمثل رافدا هاما لتحسين مناخ الأعمال ودفع الاستثمار وذلك بتسوية النزاعات في المادة التجارية. وبالتقليص في الزمن القضائي في هذه النزاعات الهامة. بحيث تأمل مصالحننا إلى بلوغ نسبة 100% في فصل القضايا في المادة التجارية خلال سنة 2025.

3. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالموشر :

- التكوين التخصصي للقضاة
- توفير أقطاب خاصة لنزاعات الأعمال

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة القضايا المفصولة في المادة العقارية

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-2-2

III- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني.
2. تعريف المؤشر: يتمثل هذا المؤشر في قدرة المحكمة العقارية وفروعها في البت في القضايا المنشورة لديها خلال السنة القضائية. وهو يمثل مجموع القضايا العقارية المفصولة خلال السنة بالمقارنة مع جملة القضايا العقارية الواردة. وتكتسي نسبة فصل القضايا في المادة العقارية أهمية كبرى في حل النزاعات العقارية واستقرار وضعياتها وبالتالي المساهمة في دفع عجلة الاستثمار وبعث المشاريع.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
4. نوع المؤشر: مؤشر منتج.
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للتنوع الاجتماعي.

IV- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع القضايا العقارية المفصولة والمحالة خلال السنة/(عدد القضايا العقارية الواردة خلال السنة)*100
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية %.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية
4. تاريخ توفر المؤشر : جانفي من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر⁵(Valeur cible de l'indicateur): بلوغ نسبة 100 % خلال سنة 2025.

⁵القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المحكمة العقارية بتونس.

III- قراءة في نتائج المؤشر

2. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2025	2024	2023		2021		
100	100	100	96	91.13	%	المؤشر 2.2.1: نسبة القضايا المفصولة في المادة العقارية.

3. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

شهدت نسبة القضايا المفصولة في المادة العقارية تطورا مهما خلال السنة القضائية 2022-2023 رغم نقص الامكانيات المادية و البشرية و يعود ذلك الى التركيز من طرف رئاسة المحكمة على دورها كقاطرة للبناء الاقتصادي و ضامنة للأمن العقاري من خلال تطهير الوضعيات العقارية العالقة و اختصار الزمن القضائي و التركيز على الوضعيات العقارية المتشعبة كالرسوم العقارية المقامة فوقها تجمعات سكنية كبرى أو منشآت فلاحية أو صناعية متعددة و ذلك بالتنسيق مع الهياكل العمومية المختصة كالوكالة العقارية الفلاحية و الوكالة العقارية للسكنى و الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية ... الخ مما أضفى على عمل المحكمة نجاعة أكبر و ساهم في تذليل بعض الصعوبات مما يجعل من المحافظة على هذه النسبة في مرحلة أولى هدفا مهما يمكن المحكمة من تسوية الملفات العالقة. و ينتظر أن تبلغ نسبة الفصل 100% خلال سنة 2023.

4. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

إن أهم النقائص المتعلقة بهذا المؤشر تعود إلى طبيعة عمل المحكمة العقارية التي أوكل لها القانون في مادة التسجيل الإجباري اختصاص مسح العقارات بكامل التراب الوطني وهو ما يتطلب مجموعة من الأعمال القضائية و الإدارية التي يمر بها الملف قبل أن يحمل عدد قضية يمكن احتسابها وهي تمثل مرحلة هامة تتطلب موارد مادية هامة كتوفير السيارات و أوتاد التحجير بالإضافة إلى الموارد البشرية من قضاة و كتبة و أعوان كما أن تهيئة الملفات و تجهيزها للفصل يتطلب الترفيع في عدد الأعوان الفنيين التابعين لديوان قيس الأراضي و المسح العقاري نظرا لدورهم في ضبط الحالة المادية و إعداد الأمثلة الهندسية الوقائية. بالإضافة لذلك فإن المحكمة العقارية وان كانت تمثل جزءا من النظام العدلي فهي على ارتباط وثيق مع بقية أطراف المنظومة العقارية و المتكونة من ديوان قيس الأراضي و المسح العقاري و الديوان الوطني للملكية العقارية و الوكالات العقارية العمومية مما يجعل من تطوير نشاط المحكمة يقتضي التنسيق الدقيق مع الهياكل المذكورة كما يقتضي الترفيع في عديد اللجان المسحية خاصة مع ما يتطلبه ذلك من موارد بشرية و مادية.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الأحكام العقارية التي تم إقرارها في طور الاستئناف

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-2-3

V- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني.
2. تعريف المؤشر: يهدف هذا المؤشر إلى توسيع مجال المسح العقاري الإجباري والتسوية القضائية للوضعيات العقارية العالقة بما يفضي إلى تثمين دور العقار في الدورة الاقتصادية.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
5. المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للتنوع الاجتماعي.

VI- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: (مجموع القضايا العقارية المفصولة التي تم إقرارها في طور لاستئناف / مجموع عدد القضايا العقارية المحالة على الاستئناف خلال السنة) * 100
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية %
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية.
4. تاريخ توفر المؤشر : جانفي من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر⁶ (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ نسبة 86 % خلال سنة 2025.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المحكمة العقارية بتونس.

⁶القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2025	2024	2023		2021		
86	85.5	84.5	83.59		%	المؤشر 3.2.1: نسبة الأحكام العقارية التي تم إقرارها في طور الاستئناف

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يعكس هذا المؤشر انخفاض نسبة التظلم في الأحكام الصادرة عن المحكمة العقارية ومقبوليتها لدى المتقاضين كما يعكس انخفاض نسبة النقض جودة تلك الأحكام تبعاً لدقة الإجراءات والأبحاث التي تستوجبها الملفات في طور الابتدائي. ومن المتوقع أن تبلغ نسبة الأحكام العقارية التي يتم إقرارها في طور استئناف 86% خلال سنة 2025.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- التكوين التخصصي للقضاة

- نقص في الموارد البشرية

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف / رقم المؤشر: 1-3-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز
2. تعريف المؤشر: يمكن مؤشر نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية من قياس مدى تكفل الدولة بتقديم المساعدة القضائية للمتقاضين محدودي الإمكانيات المادية والفئات الهشة حتى تمكنهم من النفاذ إلى العدالة دون تمييز.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد المطالب التي وقع الاستجابة لها / العدد الجملي لمطالب الإعانة العدلية خلال السنة * 100
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية %.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات ذات طابع إداري.
4. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر⁷ (Valeur cible de l'indicateur): 73 % خلال سنة 2025
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

⁷القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالموشر:

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2025	2024	2023		2021		
73	72	71.5	71	66.2	%	المؤشر 1.3.1: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العائلية

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالموشر (بصفة مختصرة):

شهدت نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العائلية خلال الفترة 2017-2022 ارتفاعا ملحوظا، حيث بلغت نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العائلية 66.2% خلال سنة 2021، وستشهد السنوات القادمة ارتفاعا لنسب الاستجابة ليصل إلى حدود 73% خلال سنة 2025. وذلك لضمان حق التقاضي لكل الطبقات الاجتماعية دون تمييز خاصة مع صدور منشور يوجب تقديم الإعانة العائلية للمرأة المستهدفة للعنف.

3. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالموشر:

- توفير الإعتمادات اللازمة للغرض
- تنقيح التشريع الجاري به العمل لتسيير شروط الحصول على الإعانة العائلية خاصة لمختلف الفئات الهشة ضمنا لحق التفاضل إلى العدالة.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف / رقم المؤشر: 1-3-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز.
2. تعريف المؤشر: تدعيم بوابة الوزارة بربطها بالمنظومات الإعلامية قصد توفير بعض الخدمات عن بعد لفائدة المتقاضين ومساعدتي القضاء على مراحل.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
4. نوع المؤشر: مؤشر منتج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للتوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الخدمات القضائية عن بعد التي سيتم انجازها وتوفيرها للمواطن
2. وحدة المؤشر: عدد
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التفقدية العامة والإدارة العامة للإعلامية
4. تاريخ توفر المؤشر: نهاية السنة القضائية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر⁸: 11 خدمة خلال سنة 2025
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: التفقدية العامة والإدارة العامة للإعلامية

III- قراءة في نتائج المؤشر

⁸القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2025	2024	2023		2021		
11	10	8	7	5	عدد	المؤشر 2.3.1: عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

وتتمثل الخدمات القضائية عن بعد التي توفرها الوزارة عبر بوابة JUSTICE إلى حدود

سنة 2021 في:

✓ خدمة الاسترشاد عن القضايا للمتقاضين

✓ خدمة الاسترشاد عن القضايا للمحامين

✓ خدمة فقه القضاء

✓ خدمة الترسيم في مناظرات الانتداب لوزارة العدل

✓ خدمة استخراج الاستدعاءات لمناظرة انتداب القضاة.

وينتظر أن تبلغ عدد الخدمات القضائية عن بعد 11 خدمة .

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

نقص في الموارد البشرية وبعض المعدات الإعلامية.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تطوّر عدد المحاكمات عن بعد

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف / رقم المؤشر: 1-3-3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز.
2. تعريف المؤشر: يهدف هذا المؤشر إلى تدعيم بوابة العدل بربطها بالمنظومات الإعلامية وإرساء عدالة ذكية وتدعيم بوابة الوزارة بربطها بالمنظومات الإعلامية.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
4. نوع المؤشر: مؤشر منتج.
5. المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعية: مؤشر غير مراعي للتوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع عدد المحاكمات عن بعد خلال السنة (N)-مجموع عدد المحاكمات عن بعد خلال السنة الفارطة (N-1) / عدد المحاكمات عن بعد خلال السنة الفارطة (N-1) خلال السنة*100.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية %
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات من المحاكم.
4. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ نسبة 60% سنة 2025 من المؤشر
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للإعلامية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

⁹القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2025	2024	2023		2021		
60	71	40	31.5	380 محاكمة	"نسبة"	المؤشر 3.3.1: نسبة تطوّر عدد المحاكمات عن بعد

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من خلال تحليل المعطيات يتبين أن عدد المحاكمات عن بعد يعتبر قليل حيث أن جملة المحاكمات عن بعد لم تتجاوز 380 محاكمة خلال سنة 2021، ومنتظر أن يرتفع هذا العدد ليبلغ 2000 محاكمة عن بعد خلال سنة 2025، أي بنسبة زيادة قدرها 60 % بالمقارنة مع سنة 2024.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم تجهيز كل السجون بالمعدات (في طور الانجاز).
- الأطراف المتدخلة لهم سلطة اتخاذ قرار استعمال هذه التقنية من عدمه.
- استكمال تجهيز المحاكم والسجون بالمعدات اللازمة
- إصدار منشور يحدد مجال استعمال هذه التقنية الجديدة

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تطور مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف / رقم المؤشر: 4-3-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز.

2. تعريف المؤشر: يتمثل هذا المؤشر في متابعة نفاذ المرأة المعنفة إلى العدالة من خلال مقارنة تطور عدد مطالب الحماية التي تعهد بها قضاة الأسرة لفائدة المرأة المسلطة عليها العنف بالمقارنة مع السنة الفارطة وهو ما يبرز مجهودات الدولة في تكريس الحماية القضائية للمرأة المعنفة.

3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة اقتصادية واجتماعية

4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة في

السنة - عدد مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة في السنة الفارطة / عدد مطالب

الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة في السنة الفارطة * 100

2. وحدة المؤشر: عدد القضايا المفصولة

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التقديرات العامة

4. تاريخ توفر المؤشر: شهر جانفي من كل سنة.

5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 16 خلال سنة 2025.

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: التفقدية العامة (إدارة الإحصائيات).

||- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2025	2024	2023		2021		
36	35	32	31.1	عدد 4051	%	المؤشر 4.3.1: نسبة تطور مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

شهدت عدد مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة تطورا خلال سنة 2021 حوالي 4051 مطلب حماية أي بنسبة تطور 31.1 % خلال سنة 2022 ومن المتوقع أن تكون نسبة التطور في حدود 36% خلال سنة 2025. وهو ما يبرز مجهودات الدولة في تكريس الحماية القضائية للمرأة المعنفة.

1. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- تقديم تكوين في مجال العنف ضد المرأة.

- العمل على توعية المرأة في هذا المجال

بطاقات مؤشرات قياس الأداء
لبرنامج
السجون والإصلاح

بطاقة مؤشرا لأداء: المساحة المخصصة لكل مودع

رمز المؤشر : 1-1-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف إيداع النساء والرجال والأطفال.
2. تعريف المؤشر: المساحة المخصصة لكل مودع: الترفيع في المساحة المخصصة لكل مودع من خلال إحداث سجون جديدة وتهيئة سجون أخرى طبقا للمعايير الدولية والتي تستوجب تخصيص 4 م² لكل مودع.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. المؤشر في علاقة بالأنوع الاجتماعي: لا.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : المساحة الجمليّة للفضاءات المخصّصة للمساجين بالوحدات السجنية / معدل عدد المساجين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة (يتم الإعتماد على معدل عدد المساجين في إحتساب المؤشر نظرا وأن عدد المساجين يتغير يوميا طبقا للأحكام القضائية الصادرة).
2. وحدة المؤشر: المتر مربع / سجين
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الوحدات السجنية*/المسؤول: مدير الوحدة.
4. تاريخ توفر المؤشر : بداية كل سنة موالية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر¹⁰ : 1,76م² سنة 2025.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الإدارة الفرعية للمباني والعقارات: المقدم وسيم الجلاصي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

¹⁰القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2025	2024	2023		2021		
تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف إيداع النساء والرجال والأطفال						الهدف 1.1
-	-	-	3,27	3,48	م ²	المؤشر: 1-1-2: المساحة المخصصة لكل مودع (باعتبار الفضاءات ذات الاستغلال المشترك: ساحات الفسحة، دورات المياه)
1,76	1,62	1,56	1,35	1,45	م ²	المؤشر: 1-1-2: المساحة المخصصة لكل مودع (بدون اعتبار الفضاءات ذات الاستغلال المشترك: ساحات الفسحة، دورات المياه)

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد مساحة 1,76 م² لكل مودع كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2025 وذلك حسب

النسق الحالي لإنجاز مشاريع التهيئة والبناءات على مستوى الجهات وحسب الإعتمادات (الدفع) التي يتم تخصيصها كل سنة وهذه القيمة يمكن تحقيقها في صورة أيضا عدم تسجيل إرتفاع في عدد المساجين.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- ❖ ارتفاع الايداعات الجديدة مقارنة بالمفرج عنهم.
- ❖ النسق البطيء لإنجاز مشاريع التهيئة والبناءات.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل

رمز المؤشر : 2-1-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف إيداع النساء والرجال والأطفال.
2. تعريف المؤشر: نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل: إحداث فضاءات جديدة وتهيئتها لتتماشى مع متطلبات الأم المرضعة والحامل .
3. طبيعة المؤشر: مؤشر منتج
4. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي : مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل/ الوحدات السجنية النسائية.
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
4. تاريخ توفر المؤشر: بداية كل سنة موالية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 62,5% سنة 2025.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الإدارة الفرعية للمباني والعقارات: المقدم وسيم الجلاصي.

-III قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2025	2024	2023		2021		
62.5	50	37.5	-	-	%	المؤشر: 2-1-2: نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد نسبة 62,5 % كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2025 وذلك حسب النسق

الحالي لإنجاز مشاريع تهيئة فضاءات لفائدة الأم السجينة الحامل أو المرضعة.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

❖ النسق البطيء لإنجاز مشاريع التهيئة والبناءات.

❖ عدم توفر الاعتمادات المالية التي تخصص ضمن نفقات الاستثمار لإنشاء وتهيئة

الفضاءات الخاصة لإيواء هذه الفئة طبقا للإجراءات التي نص عليها القانون عدد 58

لسنة 2008 المؤرخ في 2008/08/04 والمتعلق بالأم السجينة الحامل والمرضع.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة المودعين المنتفعين ببرنامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-2-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود
2. تعريف المؤشر: تكوين المساجين في اختصاصات متعددة يتم على إثرها التحصل على شهادات في مجال التكوين والتدخل لفائدتهم لبعث مشاريع بعد الافراج وبالتالي إعادة إدماجهم في المجتمع.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
4. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : (عدد المودعين المتكويين والمؤهلين بالسجون+ عدد الأطفال المتكويين بمراكز الإصلاح/عدد المترشحين للتكوين والتأهيل بالوحدات السجنية والإصلاحية) * 100
- عدد المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي أو الصناعي أو الخدماتي/ معدل عدد المحكومين المقيمين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الوحدات السجنية والإصلاحية.
4. تاريخ توفر المؤشر : نهاية مارس من السنة الموالية

5. القيمة المستهدفة للمؤشر¹¹ : 26,5 % سنة 2025.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الإدارة الفرعية لتنسيق برامج التكوين والتنشيط والتأهيل: المستشار عام للسجون والإصلاح من الصنف الأول طارق الفني.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2025	2024	2023		2021		
26.5	25.5	24	23	19,02	%	المؤشر 1.2.2: نسبة المودعين المنتفعين ببرنامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد نسبة 26,5% كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2025 وذلك حسب ما توفر من ورشات وفضاءات تأهيل وتكوين بالوحدات السجنية والإصلاحية بالإضافة لنسق رصد الإعتمادات الخاصة بتجهيز وتسيير مجالات الورشات والضيعات والخدمات، مع التأكيد على أن الهيئة العامة ساعية لتنويع وتطوير برامج التكوين حسب حاجيات سوق الشغل.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- نقص في الفضاءات المعدة للتكوين وفي تجهيزاتها.

¹¹القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة المودعين المنتفعين بعمل أو صناعي أو خدماتي

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف / رقم المؤشر: 2-2-2

III- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود
2. تعريف المؤشر: تشغيل المساجين أفضل وسيلة لإعادة إدماجهم.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
4. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا.

5. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد المودعين المنتفعين بعمل فلاحى أو صناعي أو خدماتي / معدل عدد المحكومين المقيمين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الوحدات السجنية والإصلاحية. المسؤول: مدير الوحدة.
4. تاريخ توفر المؤشر :
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 70 % سنة 2025.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس مصلحة التصرف في الضيعات الفلاحية: مهندس رئيس منية سليم.

6. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2025	2024	2023		2021		
70	65	60	60	50	%	المؤشر 2.2.2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحى أو صناعى أو خدماتى

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد نسبة 70% كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2025 في خصوص تشغيل المساجين وذلك حسب ما توفر من ورشات وفضاءات التشغيل بالوحدات السجنية بالإضافة لنسق رصد الإعتمادات الخاصة بتجهيز وتسيير مجالات الورشات والضيعات والخدمات، مع التأكيد على أن الهيئة العامة ساعية للترفيح في نسب التشغيل خاصة فيما يتعلق بالحرف والمهن الصغرى وهو ما يمكن تحقيقه خاصة بمراجعة القرار المتعلق بشروط التشغيل .

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

-تعطل بعض الصفقات المتعلقة بتهيئة ورشات التشغيل وخاصة المتعلقة بتوفير التجهيزات والمعدات لأسباب تتعلق بضعف أو انعدام المشاركة في بعض الأقساط.
-نقص في الفضاءات المعدة للتشغيل وفي تجهيزاتها.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برنامج الإدماج

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف / رقم المؤشر: 3-2-2

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود.
2. تعريف المؤشر: الإحاطة بالأطفال الجانحين أفضل وسيلة لإعادة إدماجهم.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة .
4. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: (عدد الملفات المعروضة على اللجان الجهوية/عدد المغادرين-عدد العائدين)*100
عدد الأطفال الجانحين المنتفعين ببرامج الإدماج/العدد الجملي للأطفال الجانحين الوافدين خلال السنة.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مراكز إصلاح الأطفال الجانحين.
المسؤول: مدير المركز.
4. تاريخ توفر المؤشر : نهاية مارس من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر¹²: 29% سنة 2025.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الإدارة الفرعية لمتابعة برامج الرعاية الاجتماعية والإدماج: المستشار عام للسجون والإصلاح من الصنف الأول هندا التستوري.

¹²القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

-III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2025	2024	2023		2021		
29	27	25	20	8,98	%	المؤشر 4.2.2: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برنامج الإدماج

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد نسبة 29% كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2025 في خصوص نسبة الأطفال المنتفعين بمسالك برنامج الإدماج وذلك حسب ما توفر وما سيتم توفيره من إمكانيات للغرض، مع العلم وأن إتمام برامج الإدماج يتطلب مجهودات إضافية من قبل وزارة الشؤون الإجتماعية.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- ضرورة إحياء برنامج الإدماج من قبل وزارة الشؤون الإجتماعية وتوفير الإعتمادات الضرورية للغرض.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف / رقم المؤشر: 1-3-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث أمن المؤسسات السجنية والإصلاحية وتحسين ظروف العمل.
2. تعريف المؤشر: السعي لتأمين الوحدات من المخاطر والتهديدات.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية .
4. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : مجموع نسب تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية / عدد الوحدات السجنية والإصلاحية.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة أمن الوحدات السجنية والإصلاحية.
4. تاريخ توفر المؤشر : آخر كل شهر وسنوياً.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر¹³: 80 % سنة 2025.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الإدارة الفرعية لأمن الوحدات السجنية والإصلاحية: العميد وليد السباعي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

¹³القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2025	2024	2023		2021		
80	75	65	75	50	%	المؤشر 1.3.1: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد نسبة 80% كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2025 في خصوص تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية حيث تم الأخذ بعين الاعتبار ما سيتم توفيره من معدات وتجهيزات للمنظومة الأمنية، مع العلم وأنا سنعمل على تطوير آليات المنظومة الأمنية في إطار التكنولوجيات الحديثة.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- نقص في التجهيزات الضرورية لتأمين الوحدات السجنية والإصلاحية بالنظر إلى الحاجيات التي تختلف من وحدة إلى أخرى.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الشمسية

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف / رقم المؤشر: 2-3-2

-I الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث أمن المؤسسات السجنية والإصلاحية وتحسين ظروف العمل.
2. تعريف المؤشر: السعي لتطوير وتحسين ظروف العمل والاعتماد على الطاقات المتجددة.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية .
4. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا.

-II التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر :مجموع نسبة الوحدات المركزة بها الطاقة الشمسية / عدد الوحدات السجنية والإصلاحية.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة التجهيز والمباني بالتنسيق مع الوحدات السجنية.
4. تاريخ توفر المؤشر : آخر كل شهر وسنوياً.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر¹⁴ : 25 % سنة 2025.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس مصلحة الدراسات والبرمجة والتصاميم المستشار عام للسجون والإصلاح من الصنف الثاني نصر الدين بوستة.

¹⁴القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

-III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2025	2024	2023		2021		
25	20	15	9		%	المؤشر 1.3.1: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الشمسية

1. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد نسبة 25% كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2025 في خصوص تركيز منظومة الطاقة الشمسية بالوحدات السجنية والإصلاحية وذلك لتوفير الطاقة للتسخين عوضا عن المحروقات حيث تم الأخذ بعين الاعتبار ما سيتم توفيره من معدات وتجهيزات ، مع العلم أننا سنعمل على تطوير الآليات في إطار التكنولوجيات الحديثة.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الفولطاضوية

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف / رقم المؤشر: 3-3-2

-I الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحديث أمن المؤسسات السجنية والإصلاحية وتحسين ظروف العمل.
2. تعريف المؤشر: السعي لتطوير وتحسين ظروف العمل والاعتماد على الطاقات المتجددة.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية .
4. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا.

-II التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : عدد الوحدات المركزة بها الطاقة الفولطاضوية / عدد الوحدات السجنية والإصلاحية.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة التجهيز والمباني بالتنسيق مع الوحدات السجنية.
4. تاريخ توفر المؤشر : آخر كل شهر وسنوياً.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر¹⁵ : 8,1 % سنة 2025.

¹⁵القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس مصلحة الدراسات والبرمجة والتصاميم
المستشار عام للسجون والإصلاح من الصنف الثاني نصر الدين بوسته.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2025	2024	2023		2021		
8.1	5.4	2.7	0	0	%	المؤشر 1.3.1: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الفولطاضوية

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد نسبة 8,1% كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2025 في خصوص تركيز منظومة الطاقة الفولطاضوية بالوحدات السجنية والإصلاحية وذلك لتوفير الطاقة الكهربائية والعمل على تعميم هذه التجربة على كافة الوحدات السجنية والإصلاحية في السنوات المقبلة للضغط على التكاليف المرتفعة المرتبطة باستهلاك الكهرباء.

بطاقة مؤشرات أداء برنامج القيادة والمساندة

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالخطط

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-1-9

IV- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين حوكمة المهمة
2. تعريف المؤشر: يتمثل هذا المؤشر في قياس مدى تقدّم تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط القطاعي للمنظومة القضائية والسجنية 2023-2025.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج،
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للتوع الاجتماعي

V- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: المشاريع والأنشطة المنفذة/المشاريع والأنشطة المبرمجة بالمخطط خلال السنة *100
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية %
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: كل هيكل الوزارة
4. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر¹⁶: 100 % سنة 2025.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

¹⁶القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023		2021		
100	50	34.5	0	0	%	المؤشر 1.1.9: نسبة تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تبلغ جملة المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط حوالي 200 نشاط تتوزع بين سنوات 2023 إلى 2025 حسب النسب المدرجة بالجدول بحيث ينتظر أن تبلغ نسبة الإنجاز 34.5 % خلال سنة 2023 في صورة إنجاز كل الهياكل للأنشطة تحت الإشراف.

3. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- عدم الاستقرار في مستوى قيادة الوزارة.
- صعوبات هيكلية متعلقة بالتنظيم الهيكلي للوزارة.
- تداخل المهام وارتباط بعضها بالمجلس الأعلى للقضاء.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف / رقم المؤشر: 1-2-9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص
2. تعريف المؤشر: قيس مدى دقة توقعات كتلة الأجور بالمقارنة مع الإنجازات بهدف تطوير نجاعة الإدارة وتحسين مردودية الأعوان.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للتوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: (الاعتمادات المنجزة - الاعتمادات التقديرية) / الاعتمادات التقديرية
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية %.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
4. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر¹⁷: 2 % سنة 2025
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الشؤون المالية.

¹⁷القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2025	2024	2023		2021		
2	2.5	3	4	4.25	%	المؤشر 1.2.9: الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يتم ترسيم الاعتمادات الأولية بناء على إحصائيات منظومة إنصاف لشهر مارس من كل سنة. لكن خلال السنة يمكن أن تحدث عدة متغيرات غير مبرمجة مسبقا مثل الزيادات الخصوصية في الأجور، من شأنها التأثير على دقة التوقعات ومن أهمها الزيادات غير المتوقعة في الأجور.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

ارتباط حجم كتلة الأجور بالوضع الاجتماعي داخل مراكز العمل والقرارات الحكومية بخصوص الزيادات في الأجور الغير مبرمجة بالإضافة على إكراهات المالية العمومية وغياب إطار نفقات متوسط المدى يراعي الحاجيات الحقيقية للقطاع.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 9-2-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص
2. تعريف المؤشر يتعلق المؤشر بمتابعة تطور نسبة تواجد النساء في المناصب الوظيفية العليا التي تساعد على أخذ القرار مقارنة بالرجال. وتمثل المناصب الوظيفية العليا الموجودة بالمهمة رتبة مدير عام فما أكثر.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
4. نوع المؤشر: مؤشر منتج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد النساء في المناصب الوظيفية العليا/العدد الجملي للموظفين في المناصب الوظيفية العليا *100
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية %
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون الإدارية.
4. تاريخ توفر المؤشر : جانفي من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر¹⁸: 40% سنة 2024.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الشؤون الادارية

III- قراءة في نتائج المؤشر

¹⁸القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023		2021		
40	38	36	34.9	347 خطة/ 994 خطة %34.9	%	المؤشر: 9-2-2: نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تبلغ نسبة النساء في الرتب الوظيفية العليا مقارنة بعدد الرجال 34.9% سنة 2022 من مجموع الموظفين في المناصب الوظيفية العليا (994 خطة وظيفية). وبالرغم من وصول المرأة إلى الخطط الوظيفية إلا أن موقعها لا يزال متواضعا في تولى المناصب الوظيفية العليا (347 منصب). وستسعى المهمة إلى تحسين هذا المؤشر بصفة تدريجية (بلوغ نسبة 40 % بحلول سنة 2025) مع توفير التكوين اللازم في القيادة النسائية لصالح الإطارات العليا من الإناث.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الأعدان المتكولين في إطار مخطط التكولين

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 3-2-9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص
2. تعريف المؤشر: يتمثل المؤشر في عدد الأعدان المنفعين بالتكولين من جملة عدد الأعدان المعنيين بالتكولين حسب مخطط التكولين. ويهدف أساسا الى الرفع من المهارات الفردية والجماعية للقضاة والكتابة وجميع الأعدان بمختلف المحاكم والإدارات المركزية والجهوية.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج،
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الأعدان المنفعين بالتكولين/ عدد الأعدان المعنيين بالتكولين حسب مخطط التكولين خلال السنة *100
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية %.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون الإدارية
4. تاريخ توفر المؤشر: كل 06 أشهر
5. القيمة المستهدفة للمؤشر¹⁹: 97 % خلال سنة 2025
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الشؤون الإدارية.

¹⁹القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023		2021		
97	95	93	90	43.55	%	المؤشر 3.2.9: نسبة الأعوان المتكويين في إطار مخطط التكوين

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

لم تبلغ نسبة الأعوان المتكويين في إطار المخطط خلال سنة 2021 سوى 43.55 % وهي نسبة ضعيفة ناتجة عن تعطل مسار التكوين جراء جائحة كورونا، وستسعى مصالح الوزارة للترفيغ من هذه النسبة لتبلغ حوالي 93 % خلال سنة 2023.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- ضعف الإعتمادات المخططة للتكوين
- غياب الفضاءات اللازمة داخل الجمهورية
- ضعف الحوافز ومنح التنقل الخاصة بالأعوان للتنقل إلى العاصمة

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الفارق بين تقديرات وانجازات الميزانية

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-3-9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة
2. تعريف المؤشر: حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة قصد ضمان ديمومة الميزانية وترشيد النفقات من خلال العمل على ترشيد نفقات التصرف وإرساء مقومات الحوكمة الرشيدة وتكريس مبادئ النجاعة والشفافية لما لذلك من أثر مباشر على موارد الدولة وديمومة ميزانيتها.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للتوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: (انجازات الميزانية -تقديرات الميزانية/تقديرات الميزانية) خلال السنة* 100
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون المالية (منظومة أدب)
4. تاريخ توفر المؤشر: حينياً
5. القيمة المستهدفة للمؤشر²⁰: 5 % خلال 2025.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الشؤون المالية.

²⁰القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2025	2024	2023		2021		
5	6	8	3.7	2.26	%	المؤشر 1.3.9: الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يلاحظ من خلال هذا الجدول عدم استقرار نسب تنفيذ الميزانية ويرجع ذلك إلى غياب إطار نفقات متوسط المدى محدد وفق الحاجيات الحقيقية للمهمة بالإضافة إلى اضطراب الأسعار العالمية لأغلب المواد الحيوية، مما يتسبب في تأجيل تنفيذ العديد من المشاريع على المستوى المركزي والجهوي. ورغم كل ذلك يتوقع أن يبلغ هامش الخطأ في حدود 8% خلال سنة 2023، إلى حين استقرار الأسعار في بلادنا.

3. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- الأمر المنظم للمشاريع ذات الصبغة الجهوية
- كثرة المتدخلين في تنفيذ الميزانية في المستويين المركزي والجهوي
- التعقيدات الإجرائية لتنفيذ الميزانية
- غلاء أغلب المواد بصفة غير متوقعة في السنوات الأخيرة.
- غياب إطار نفقات متوسط المدى يأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الحقيقية للقطاع.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجددة

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 2-3-9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة
2. تعريف المؤشر: يندرج هذا المؤشر في إطار انخراط المنظومة القضائية والسجنية في المجهود الوطني لتكريس مبادئ التنمية المستدامة فقد تبنت العديد من الهياكل التابعة للوزارة مشاريع تندرج ضمن مقاربة الاقتصاد الأخضر والدائري واستغلال الطاقات المتجددة.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: الهياكل التي تستعمل الطاقة المتجددة/ جملة الهياكل المعنية خلال السنة *100
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة البناءات
4. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية

5. القيمة المستهدفة للمؤشر²¹: 20 % خلال سنة 2025.

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023		2021		
20	10	5	0	0	%	المؤشر 2.3.9: نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجددة

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

الشروع في تركيز الطاقة المتجددة (الشمسية) بمختلف مقرات الوزارة وهيكلها على مراحل وذلك لمعاودة مجهودات الدولة للانتقال الطاقوي وتقليص المصاريف في هذا الباب. وينتظر أن تبلغ نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجددة حوالي 5 % خلال سنة 2023.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- تواضع الإعتمادات المخصصة للغرض
- صعوبة الإجراءات لحدثة الخبرة في هذا الميدان.

²¹القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة التطور السنوي في الموارد المالية المتأتية من خطايا التقاضي

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف / رقم المؤشر: 3-3-9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة
2. تعريف المؤشر: في إطار تامين دور العدالة في دفع الاقتصاد من خلال تحسين الموارد المالية للدولة بالترفيح في معالم الخطايا المحكومة. يبرز هذا المؤشر نسق التطور السنوي في الموارد المالية للميزانية المتأتية من خطايا التقاضي وذلك بالترفيح في معالم الخطايا المحكومة وتحسين تنفيذ الأحكام الجزائية الصادرة بها لتحسين الموارد المالية للدولة.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالأنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للأنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: (موارد خطايا السنة الجارية-موارد خطايا السنة الماضية) /موارد خطايا السنة الماضية خلال السنة*100
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
4. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر²²: 45 خلال سنة 2025.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

²²القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023		2021		
45	20	10	0	0	%	المؤشر 3.3.9: نسبة التطور السنوي في الموارد المالية المتأتية من خطايا التقاضي

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تساهم الوزارة في تعبئة الموارد المالية للدولة من خلال خطايا التقاضي. وللتفريع في هذه الموارد الهامة سيتم خلال المخطط 2023-2025 مراجعة تعريفه بعض الخطايا بحيث ينتظر أن ترتفع مداخيل هذه الخطايا بما قدره 10 % خلال سنة 2023 بالمقارنة مع سنة 2022.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

غياب الترابط البيني مع وزارة المالية لمعرفة حجة الخطايا المحالة.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الديون بالمقارنة مع جملة نفقات التسيير والاستثمار

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 4-3-9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة
2. تعريف المؤشر: يبرز هذا المؤشر نسبة الديون المتخلدة بذمة الوزارة مقارنة بمجموع نفقات التسيير والاستثمار. حيث يتم إنجاز أكثر من 80 % من اعتمادات التسيير في المستوى الجهوي (اعتمادات مفوضة) وأكثر من 90 % من نفقات الاستثمار تنجز عن طريق الاعتمادات المحالة للمجالس الجهوية مما يؤثر على نسبة استهلاك الاعتمادات المرصودة.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة.
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للتنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: (جملة الديون/جملة نفقات التسيير والاستثمار) خلال السنة

100*

2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
4. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر²³: 8 % خلال سنة 2025.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

²³القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023		2021		
17	16.8	16.1	29.4	0	%	المؤشر 4.3.9: نسبة الديون بالمقارنة مع جملة نفقات التسيير والاستثمار

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

رغم مجهودات المهمة لترشيد الإنفاق في كافة المجالات، إلا أن ضعف الاعتمادات المرصودة والارتفاع المشط لأغلب المواد الحيوية يجعل نسبة الديون تتطور من سنة إلى أخرى، بحيث من المتوقع أن تبلغ هذه النسبة 16.1% من جملة نفقات التسيير والاستثمار خلال سنة 2023.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- ضعف الاعتمادات المخصصة في باب التسيير والاستثمار
- غلاء أغلب المواد بكافة أنحاء العالم بصفة غير متوقعة

بطاقة الفاعل العمومي المتدخل في برنامج القيادة والمساندة

ديوان مساكن القضاة وأعاون وزارة العدل

I- التعريف:

1. النشاط الرئيسي: إنجاز أحياء سكنية للكراء أو التملك لفائدة منظوري وزارة العدل.
2. مرجع الأحداث: قانون عدد 35 لسنة 1988 المؤرخ في 3 ماي 1988.
3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين الوزارة والديوان: الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية.

II- الاستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية: المحاور الإستراتيجية للديوان:
 - إصلاح وتطوير المنظومة العقارية،
 - الإدارة الإلكترونية والعدالة الرقمية،
 - تطوير الكفاءات وتنمية الموارد البشرية،
 - مراجعة مؤشرات القيس والإحصائيات.
2. الأهداف الإستراتيجية للديوان:
 - إنجاز المشاريع المبرمجة لتعزيز الرصيد العقاري والمعدّة للتملك في نطاق البعث العقاري.
 - برامج صيانة الرّصيد العقاري المعدّ للكراء.
 - إعادة صياغة موقع الواب الخاص بالديوان وتطوير المنظومة المندمجة للتصرّف واقتناء التطبيقات اللازمة ودعم وتطوير السلامة المعلوماتية بالديوان.
 - تطوير المعارف والمهارات للأعاون كلّ في المجالات المتصلة بنشاط الديوان.
3. تدخلات الفاعل العمومي: أهمّ الاستثمارات والمشاريع التي سيتولّى الديوان تنفيذها لبلوغ الأهداف الموكولة إليه والمساهمة في تحقيق أداء البرنامج:
 - إنجاز 12 مسكنا بباجة (للکراء والتملك)
 - إنجاز 30 مسكنا بالكاف (للکراء والتملك)

- إنجاز مشروع سوسة (للتملك)
- إنجاز مشروع الزهراء بين عروس (للتملك)
- إنجاز 12 مسكنا بكلّ من المنستير وقرمبالية والقيروان (للكرء).

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

التقديرات (أد)			2022	إنجازات 2021	البيان
2025	2024	2023			
50	50	50			ميزانية التصرف:
					منها:
-	-	-	-	-	- منحة بعنوان التأجير
50	50	50	-		- منحة بعنوان التسيير:
					منحة توازن (1)
					ميزانية الاستثمار أو التجهيز:
					منها التمويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة....)
500	450	400	400	395	
500	450	400	400	395	المجموع

(1) منحة توازن: الفرق بين معالم الكراء المعتمدة للمساكن الوظيفية المسندة للمشرفين على محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والمديرين الجهويين للعدل.

بطاقة إدراج مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى المهمة

إن الاهتمام الذي توليه تونس للمساواة بين النساء والرجال لم ينفك عن التطور خاصة بمصادقتها على جل الالتزامات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين بصفة خاصة. ويندرج القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 بتاريخ 13 فيفري 2019 في هذا الإطار فقد جاء ليدعم الترسنة القانونية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين من خلال تكريس مقارنة النوع الاجتماعي في الميزانية التي تمثل إحدى الآليات لترسيخ حقوق الإنسان وتقليص الفوارق وتحقيق أكثر فاعلية في استعمال الاعتمادات المرصودة في الميزانية بهدف تطوير أداء السياسات العمومية. وقد تولت مهمة العدل التركيز على هذه المقاربة في إطار تفعيل مقتضيات الفصل 18 من القانون المذكور، الذي ينص في فقرته الأخيرة على أنّ رئيس البرنامج يعمل على إعداد الميزانية على أساس أهداف ومؤشرات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وجميع فئات المجتمع دون تمييز وتخضع للتقييم على ذلك الأساس.

وتساهم مهمة العدل في وضع هذه الالتزامات حيز التنفيذ وخاصة منها العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، اتفاقية "سيداو" للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال. كما تنخرط في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030 الذي أقرته منظمة الأمم المتحدة. حيث تسعى مهمة العدل نحو تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر "المساواة بين الجنسين" باعتباره يشكل جزءاً لا يتجزأ من جهود حماية حقوق الإنسان ورافداً للقضاء على الفقر والتمييز ودفع التنمية الشاملة. هذا ويعتبر الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة "السلام والعدل والمؤسسات القوية" هدفاً رئيسياً تساهم مهمة العدل في تحقيقه من خلال تقريب العدالة من المواطنين وإتاحة إمكانية الوصول إليه

بأيسر الط رق، وبناء مؤسسات فعّالة تقدم خدمات ذات جودة وخاضعة للمساءلة، وتعزيز سيادة القانون وإنفاذه على الجميع.

أما على المستوى الوطني فتعتبر الخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي PANIIG التي تمت المصادقة عليها في 21 جوان 2018 والتي تهدف إلى تعزيز الإدماج المنهجي للنوع الاجتماعي في جميع القطاعات وتمثل ترجمة للإرادة الفعلية لوضع هذه الالتزامات الدولية والوطنية على أرض الواقع. كما تعد مرجعية هامة لإدماج النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والتقييم للميزانية بهدف القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتتمثل أبرز أثارها في:

1- منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات في غضون سنة 2020

2- الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهيكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي

3- سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل

4- المرأة والسلام والأمن والأزمات وتغير المناخ

5- سياسات عمومية ومخططات تنموية وميزانيات تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي في غضون سنة 2020

6- مخطط اتصالي وطني في مجال مقاربة النوع الاجتماعي 2018.

وفي هذا السياق، تلعب مهمة العدل دورا هاما في تنفيذ هذه الخطة الوطنية وذلك في إطار ممارستها لمهامها وتحقيقا لغايتها المتمثلة في ترسيخ مبادئ العدالة والمساواة وسيادة القانون من خلال دعم الحماية القضائية للحقوق والحريات وتعزيز استقلالية القضاء وتوفير مقومات المحاكمة العادلة وضمان حق التقاضي لكل المواطنين على قدم المساواة وتيسير الولوج للعدالة دون تمييز. حيث تساهم المهمة في تنفيذ هذه الخطة من ذلك الأثر الأول المتعلق بمنظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات والأثر

الثاني المتعلق بالرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي و الأثر الثالث المتمثل في سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل إضافة إلى الأثر الرابع المتمثل في سياسات عمومية ومخططات تنموية وميزانيات تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي. كما تساهم مهمة العدل على وجه الخصوص وبصفة فاعلة في تنفيذ الاستراتيجيات والتوجهات والبرامج الوطنية في مجال النوع الاجتماعي والمتعلقة بالحد من إشكاليات الفوارق بين الجنسين خاصة منها الاستراتيجية الوطنية لمناهضة جميع أشكال العنف ضد المرأة التي اعتمدها تونس منذ سنة 2008 وكانت نتيجة لاستشارة موسعة شملت مختلف المتدخلين والاطراف المعنية في القطاعات الحكومية ومكونات المجتمع المدني وبما في ذلك المرأة ضحية العنف وتساهم كذلك في وضع مقتضيات القانون الأساسي عدد 58/2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 المتعلق بمقاومة العنف ضد المرأة حيز التنفيذ وخاصة الفصول 10، 22، 23، 30، 31، 32-34، 35، 36 و39.

ولهذا سعت المهمة إلى العمل على التعهد بالنساء ضحايا العنف وحصولها على جميع حقوقها وخصوصا حقها في التقاضي والوصول إلى العدالة وتعويضها بصورة عادلة. وهنا تكمن أهمية التعهد بها في مجال العدل باعتبار القضاء وسيلة الانصاف المتاحة للمرأة ضحية العنف بما يسمح بتعويضها التعويض العادل والمنصف وتتبع مرتكبي العنف ومناهضة الإفلات من العقاب. وتختلف مجالات التعهد بالنساء ضحايا العنف في مجال العدل باختلاف مهمة المتعهد القضائي (تعهد النيابة العمومية في المجال الجزائي، التعهد في المجال المدني، التعهد في الإرشاد القضائي والتعهد في الإعانة العدلية)

كما عملت المهمة على تنظيم عدة دورات تكوينية مختصة في مجال العنف ضد المرأة لفائدة القضاة وتخصيص فضاءات مستقلة لاستقبال ضحايا جرائم العنف ضد المرأة في المحاكم والعمل على تعميم تهيئتها حسب المعايير الدولية بحيث تكون الفضاءات آمنة ومناسبة وتضمن حماية وخصوصية النساء تفعيلا لمقتضيات الفصل 22 من القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017

"تخصص فضاءات مستقلة داخل المحاكم الابتدائية تضم القضاة المختصين بقضايا العنف ضد المرأة على مستوى النيابة العمومية والتحقيق وقضاء الأسرة".

وفي نفس الإطار وبهدف تسهيل وصول النساء الى العدالة ومساعدتهن في المطالبة بحقوقهن تعمل المهمة على توفير خدمات قضائية ذات جودة ينتفع بها جميع المواطنين دون تمييز وبصفة متساوية وتيسير الولوج إليها بالنسبة للفئات الهشة، من خلال دعم الخدمات القضائية الخالية من كل تمييز المبني على النوع من ذلك خدمات الإعانة العدلية وتدعيم كافة الضمانات القانونية للمرأة وحمايتها من العنف خاصة مع إقرار وجوبية إسناد تلك الإعانة بالنسبة لضحايا العنف ضد المرأة طبق لما ينص عليه القانون عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11/08/2017 حين كرسها كمبدأ ضمن أحكام الفصل 4 وكحق في الفصل 13 . وبالتالي فإن المرأة ضحية العنف باتت تتمتع بحق في الإعانة العدلية الوجوبية باعتبارها آلية من آليات النفاذ للعدالة والإنصاف. ولم تعد تبعا لذلك خاضعة لنظام اختياري في تقدير وجهة منح الإعانة العدلية وفقا لما اقضاه القانون عدد 52 لسنة 2002 المؤرخ في 03 جوان 2002 المتعلق بمنح الإعانة العدلية والمنظم لشروط وإجراءات الإعانة العدلية.

كما سعت المهمة إلى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي بالإضافة إلى المقاربة الحقوقية ضمن التمشي الإصلاحية للمنظومة العدلية حيث ارتكز المخطط القطاعي للتنمية للمنظومة القضائية والسجنية 2023-2025 على مقاربة اجتماعية وذلك بإدراج النوع الاجتماعي بالمنظومة العدلية وتعزيز الضمانات القانونية للمرأة والطفولة وكبار السن والمودعين بالسجون. بالإضافة الى تشكيل نقطة اتصال صلب الوزارة في مجال مكافحة العنف ضد المرأة والجنس والعامل على تنمية وعي الفاعلين والفاعلات في المنظومة القضائية والسجنية بخصوص القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي ودعم قدرات الإطار البشري والقضائي في هذا المجال.

أما على مستوى التكوين الأساسي للمحققين القضائيين فإن المجالات المتعلقة بمكافحة العنف ضد المرأة ومناهضة التعذيب و إن لم تمثل مواد مستقلة بذاتها ضمن برنامج التكوين الأساسي للمحققين القضائيين المضبوط بقرار وزير العدل المؤرخ في 18 جانفي 1989، فقد مثلت مكونا أساسيا من مكونات محتويات المواد الجزائية (النيابة، التحقيق، المجلس، تنفيذ العقوبات) وكذلك

ضمن المادة المتعلقة بقضاء الأسرة والأحوال الشخصية ومادة حقوق الإنسان ، حيث يتم تناول هذه المجالات عبر تدريب الملحقين القضائيين للإلمام بدور القاضي في مختلف أطوار التقاضي في مجال القضاء على كل أشكال العنف ضد المرأة القائم على أساس التمييز بين الجنسين من أجل تحقيق المساواة واحترام الكرامة الإنسانية . كما يتم بصفة دورية تنظيم محاضرات وأيام دراسية موجهة للملحقين القضائيين للفوجين الأخيرين 30 و31 ضمن دورة تكوينية عبر منصة التكوين عن بعد للبرنامج الأوروبي HELP امتدت على ثلاثة أشهر وذلك حول مكافحة العنف ضد المرأة والعنف الأسري ومكافحة الاتجار بالبشر، وهناك حرص من المعهد على تجديد مثل هذه الأنشطة للأفواج القادمة.

ورغم المجهودات التي قامت بها المهمة في هذا المجال إلا انه مازالت هناك العديد من الإشكاليات التي تتطلب مزيد التقدم في وضع الاستراتيجية القطاعية لمهمة العدل حيز التنفيذ وخاصة منها نفاذ النساء ضحايا العنف والفئات الهشة إلى العدالة وظروف إيداع المرأة السجينة وفرص إدماجها للحد من ظاهرة العود بالإضافة إلى ولوج النساء في مجال القضاء أو الإدارة إلى المناصب الوظيفية العليا كذلك نقص في الإمكانيات المادية والبشرية المختصة (قضائي وإداري) في قضايا العنف ضد المرأة، وإشكالية النقص في المعطيات الإحصائية المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

بناء على الإطار المرجعي لعمل المهمة من التزامات دولية ووطنية المترجمة في أولويات الخطة الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي وأخذ بعين الاعتبار للتوجهات الوطنية ذات الأولوية في المرحلة الراهنة تتمحور خطة عمل مهمة العدل لإدراج مقارنة النوع الاجتماعي للفترة القادمة حول المحاور التالية:

المحور الأول: المساهمة في القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات وذلك من خلال تيسير النفاذ للعدالة للنساء ضحايا العنف وتقديم خدمات قضائية خالية من كل تمييز المبني على النوع من ذلك خدمات الإعانة العائلية وتدعيم كافة الضمانات القانونية للمرأة وحمايتها من العنف ودعم الحماية القضائية لحقوق المرأة من خلال قرارات

الحماية التي يصدرها قضاة الأسرة على معنى أحكام القانون عدد 58 لسنة 2017. علاوة على تأهيل فضاءات تستجيب للمعايير الدولية لاستقبال ضحايا جرائم العنف ضد المرأة والطفل في المحاكم.

المحور الثاني: المساهمة في الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهم الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهيكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي وذلك من خلال ضمان تواجد المرأة في مواقع تسييرية عليا في الوزارة.

المحور الثالث: السعي إلى وضع سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء السجينات والحق في العمل اللائق من خلال توفير فرص إدماج للنساء السجينات بغاية مساعدتهن على الاندماج في سوق الشغل بعد الإفراج وتمكينهن اقتصاديا على غرار الرجل بما يضمن الحد من ظاهرة العود.

أ- البرامج

البرنامج 1: برنامج العدل

أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى السياسة العمومية

دعم الحماية القضائية للحقوق والحريات عبر:

- دعم حقوق المرأة المعنفة وتيسير نفاذها إلى العدالة

- دعم حقوق الطفل

- دعم حقوق كبار السن

تيسير النفاذ إلى العدالة دون تمييز

- تدعيم المساعدة القانونية والإرشاد القضائي

- دعم الإرشاد الإداري

-الإشكاليات ذات الأولوية

الإشكالية: نفاذ المرأة المسلط عليها العنف إلى العدالة:

تعيش النساء ضحايا العنف عند الالتجاء إلى القضاء للحصول على حقوقهن العديد من الصعوبات والمعوقات التي تحول دون نفاذهن إلى العدالة.

تندرج إشكالية نفاذ المرأة المسلط عليها العنف إلى العدالة في إطار للاستراتيجية الوطنية لمناهضة جميع أشكال العنف ضد المرأة وأحكام القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بمقاومة العنف ضد المرأة. كما تنضوي ضمن الأثر عدد 1 للخطة الوطنية لمؤسسة وإدراج النوع الاجتماعي المتعلق بالقضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء.

حيث يساهم البرنامج بصفة فاعلة في تنفيذ هذه الالتزامات الوطنية باتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة لمقاومة العنف ضد المرأة وإنصاف الضحايا من خلال الأحكام الجزائية الصادرة حول جرائم العنف المسلط على النساء ودعم الحماية القضائية لحقوق المرأة من خلال قرارات الحماية التي يصدرها قضاة الأسرة على معنى أحكام القانون عدد 58 لسنة 2017.

كما تبوب هذه الإشكالية على مستوى إطار أداء برنامج العدل ضمن المحور الاستراتيجي الأول المتعلق بضمان الحقوق والحريات واستقلالية القضاء والهدف الاستراتيجي عدد3 المنضوي ضمنه والمتعلق بتدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز بحيث يطمح البرنامج إلى معالجة إشكالية صعوبة ولوج المرأة المسلط عليها العنف للعدالة من خلال متابعة نسبة تطور عدد مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة لفائدة النساء ضحايا العنف ونسبة تطور القضايا المفصلة المتعلقة بالعنف ضد المرأة خلال ثلاث السنوات القادمة.

تحديد الهدف أو الأهداف المتعلقة بالحد من الإشكالية المطروحة:

الهدف الاستراتيجي المراعي للنوع الاجتماعي: تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز					
المؤشرات	الوحدة	تقديرات 2022*	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
المؤشر 1: نسبة تطور مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة	نسبة	31.1	32	35	36
م ع 1: نسبة تطور القضايا المفصلة المتعلقة بمكافحة العنف ضد المرأة	نسبة	28	16	15	16
هدف عملياتي 1: تأهيل فضاءات مخصصة لضحايا العنف ضد المرأة داخل المحاكم					
م ع 1: نسبة تهيئة الفضاءات المخصصة لضحايا العنف ضد المرأة داخل المحاكم	نسبة	*	35.7	60	100
هدف ع 2: تحسين جودة الاستقبال					
مؤشر ع 2: عدد الدورات التكوينية المخصصة لأعوان الاستقبال بالمحاكم في كيفية استقبال المرأة المعنفة والابناء القصر المرافقين لها	عدد		1	1	1

هدف عملياتي 3: دعم تكوين القضاة في مجال العنف ضد المرأة والنوع الاجتماعي					
عدد دورات التكوين التخصصي لقضاة النيابة العمومية و المجلس في مجال العنف ضد المرأة والنوع الاجتماعي	عدد	5	5	5	5
عدد الدورات التكوينية المخصصة لقضاة الأسرة حول تطبيق القانون عدد 58 لسنة 2017 فيما يتعلق بقرارات الحماية	عدد	2	2	2	2

*في صورة توفر المعلومة

4-التحليل

✓ المؤشر 1: نسبة تطور مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة

يتمثل هذا المؤشر في متابعة نفاذ المرأة المعنفة إلى العدالة من خلال مقارنة تطور عدد مطالب الحماية التي تعهد بها قضاة الأسرة لفائدة المرأة المسلط عليها العنف بالمقارنة مع السنة الفارطة. وقد شهدت نسبة مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة تطورا خلال سنة 2022 حوالي 4051 مطلب حماية أي بنسبة تطور 31.1 % ومن المتوقع أن تكون نسبة التطور في حدود 36% خلال سنة 2025. وهو ما يبرز مجهودات الدولة في تكريس الحماية القضائية للمرأة المعنفة.

✓ المؤشر 1ع: نسبة تطور القضايا المفصولة المتعلقة بمكافحة العنف ضد المرأة:

يتمثل هذا المؤشر في متابعة نفاذ المرأة إلى العدالة من خلال مقارنة عدد قضايا العنف المفصولة لصالح المرأة خلال السنة بعدد قضايا العنف المفصولة لصالح المرأة خلال السنة الفارطة ومدى تطوره عبر السنوات. شهدت عدد القضايا الواردة والمتعلقة بمكافحة العنف ضد المرأة تطورا خلال سنة 2021 حوالي 4160 قضية ومن المتوقع أن تكون نسبة التطور السنوية خلال السنوات القادمة في حدود 16% سنويا ليبلغ عدد القضايا خلال سنة 2025 حوالي

8400 قضية مفصولة في مجال العنف ضد المرأة. وهو ما يستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة وتوفير الخدمات وتطوير طرق التعاطي مع شكاوى وقضايا العنف ضد المرأة. لذلك تتخذ الدولة العديد من التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضد المرأة عملاً بأحكام الفصل 51 من دستور 25 جويلية 2022 والفصول 10، 24، 25، 26، 27، 29 و 39 من القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 الذي يلزم وزارة العدل بوضع برامج متكاملة حول مكافحة العنف ضد المرأة في التدريس والتكوين في المؤسسات الراجعة إليها بالنظر.

✓ نسبة تهيئة الفضاءات المخصصة لضحايا العنف ضد المرأة داخل المحاكم:

ولئن يوجد في كل محكمة ابتدائية فضاء مخصص للأسرة منفصلاً عن بقية الفضاءات داخل المحكمة بغاية المحافظة على خصوصية قضايا الأسرة وعدم تعريض النساء والأطفال القصر الذين يرتادون المحكمة إلى الاختلاط مع بقية المتقاضين فإن هذه الفضاءات تبقى غير مؤهلة كما يجب لاحتضان النساء والأطفال وقد لوحظ أن عديد المحاكم تكتفي بتخصيص مكتب قاضي الأسرة والكتابة التابعة له ببهو أو مساحة صغيرة لا تستجيب للمواصفات المطلوبة. ويتمثل هذا المؤشر في متابعة تطور عدد الفضاءات المهيئة والتي تستجيب لمواصفات فضاء الأسرة بما يشمل ذلك من تخصيص فضاء خاص لضحايا العنف ضد المرأة والأطفال القصر المرافقين. وتقدر نسبة تهيئة هذه الفضاءات 37.5% خلال سنة 2023 ويطمح البرنامج إلى تهيئتها كلياً في غضون 2025.

✓ عدد الدورات التكوينية المخصصة لأعوان الاستقبال بالمحاكم في كيفية استقبال المرأة

المعنف والأبناء القصر المرافقين لها

يتمثل هذا المؤشر في تنظيم دورات تكوينية مخصصة لأعوان الاستقبال في كيفية استقبال المرأة المعنف والأبناء القصر المرافقين لها. حيث تعتبر عملية الاستقبال والانصات من أول خدمات التعهد بالمرأة ضحية العنف منذ ولوجها لمقر المحكمة. ولذلك تعتبر أهم خطوة في مسار التعهد بالنساء ضحايا العنف وعلى المتعهد القضائي إيلاءها العناية اللازمة بما يحقق نجاعة الخدمة القضائية المقدمة (إرشاد قضائي وإداري). في هذا الإطار يسعى برنامج العدل إلى تنظيم دورة تكوينية في هذا المجال سنوياً خلال السنوات الثلاث القادمة.

✓ عدد دورات التكوين التخصصي لقضاة النيابة العمومية والمجلس الجزائي في مجال العنف ضد المرأة :

يتمثل هذا المؤشر في متابعة تطور عد الدورات التكوينية المخصصة للقضاة المتعهدين بملفات العنف ضد المرأة على مستوى النيابة العمومية والمجلس الجزائي. حيث يسعى برنامج العدل إلى تنظيم عدد 5 دورات تكوين تخصصي في مجال العنف ضد المرأة لفائدتهم سنويا خلال السنوات الثلاثة القادمة.

✓ عدد الدورات التكوينية المخصصة لقضاة الأسرة والنيابة العمومية حول تطبيق القانون عدد 58 لسنة 2017 فيما يتعلق بقرارات الحماية:

يتمثل هذا المؤشر في متابعة تطور عد الدورات التكوينية المخصصة لقضاة الأسرة المتعهدين بمطالب الحماية والنيابة العمومية. حيث يعمل البرنامج إلى تنظيم دورتي تكوين حول دعم القدرات التطبيقية في مجال الحماية القضائية على معنى القانون عدد 58 لسنة 2017 سنويا خلال السنوات الثلاثة القادمة.

5- خطة العمل

مصدر الاعتمادات المخصصة (ميزانية الدولة/تمويل مانحين أجنب)	الاعمال (الأنشطة وغيرها)	تقديرات 2023	المؤشرات	الأهداف	
				عملياتي	استراتيجي
ميزانية الدولة	تنقيح القانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة (الفصل 36).	32	المؤشر 1: نسبة تطور مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة	هدف ع 1: تأهيل فضاءات مخصصة لضحايا العنف ضد المرأة داخل المحاكم	الهدف 3-1: تدعيم التنفيذ إلى العدالة دون تعييز
	وضع قاعدة بيانات محينة حول قضايا العنف ضد المرأة ونشرها على موقع الوزارة. دعم خدمات الإعانة العدلية لتيسير ولوج النساء المعنفات للعدالة من خلال تيسير تمتعهن بالإعانة العدلية الوجدية	28	المؤشر 1ع: نسبة تطور القضايا المفصلة المتعلقة بمكافحة العنف ضد المرأة		
	تهيئة فضاءات تستجيب للمعايير الدولية مخصصة لاستقبال ضحايا جرائم العنف ضد المرأة في المحاكم -مزيد تدعيم نظام الإرشاد الإداري بالمحاكم (وضع لافتات ارشادية تتضمن إشارات توجيهية لتوجيه النساء ضحايا العنف إلى الفضاء المخصص لهن انطلاقا من بهو الاستقبال).	35.7	مؤشر 1ع: نسبة تهيئة الفضاءات المخصصة لضحايا العنف ضد المرأة داخل المحاكم		
ميزانية الدولة (بالتعاون مع المساعدة الفنية لبرنامج دعم إصلاح القضاء 3)	تنظيم دورات تكوينية المخصصة لأعوان الاستقبال في كيفية استقبال المرأة المعنفة والابناء القصر المرافقين لها -تنظيم برنامج تحسسي وتوعوي حول قانون مقاومة العنف ضد المرأة	1	مؤشر 1ع: عدد الدورات التكوينية المخصصة لأعوان الاستقبال في كيفية استقبال المرأة المعنفة والابناء القصر المرافقين لها	هدف ع 2: تحسين جودة الاستقبال	
	تنظيم دورات دعم القدرات التطبيقية في مجال مكافحة العنف ضد المرأة	5	م 1ع: عدد دورات التكوين التخصصي لقضاة النيابة العمومية والمجلس الجزائي في مجال العنف ضد المرأة	هدف ع 3: دعم تكوين القضاة في مجال العنف ضد المرأة والنوع الاجتماعي	

	تنظيم دورات دعم القدرات التطبيقية في مجال الحماية القضائية على معنى القانون عدد 58 لسنة 2017 فيما يتعلق بقرارات الحماية.	2	م ع 2: عدد الدورات التكوينية المخصصة لقضاة الأسرة والنيابة العمومية حول تطبيق القانون عدد 58 لسنة 2017 فيما يتعلق بقرارات الحماية		
--	--	---	---	--	--

البرنامج 2: برنامج السجون والإصلاح

1- أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى السياسة العمومية

- ✓ ظروف الإيداع
- ✓ فرص إدماج المودعين

2- الإشكاليات ذات الأولوية

• ظروف إيداع المرأة السجينة الحامل والمرضعة:

في إطار أنسنة العقوبة يعمل البرنامج على تحسين ظروف إقامة طيبة لهذه الفئة نظرا لهشاشة هذه الفئة من المودعين ونظرا لاختلاف متطلباتها مقارنة بباقي المودعين وذلك من خلال إحداث فضاءات جديدة للأم المرضعة والحامل طبقا للمعايير الدولية. وفي إطار الخطة الاستراتيجية للبرنامج لسنة 2023 يتم العمل على تخصيص وتهيئة فضاءات خاصة بالأم السجينة المرضعة والحامل تتوفر فيها الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية للأم والطفل، واحترام معايير النظافة والصحة والتغذية السليمة.

• فرص إدماج المرأة السجينة:

يعمل برنامج السجون والإصلاح على تدعيم آليات الإصلاح والتأهيل لضمان حسن اندماج المفرج عنهم أخذا بعين الاعتبار الفئات الهشة وبمراعاة مفهوم النوع الاجتماعي بالإضافة إلى الحرص على تمتع النساء والفتيات المودعات ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدمات وكذلك التمتع بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي بغاية مساعدتها على الاندماج في سوق الشغل بعد الإفراج وتمكينها اقتصاديا على غرار الرجل بما يضمن الحد من ظاهرة العود.

3-تحديد الهدف او الأهداف المتعلقة بالحد من الإشكالية المطروحة:

الهدف الاستراتيجي المراعي للنوع الاجتماعي:					
الهدف 1-2: تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف إيداع النساء والرجال والأطفال					
المؤشرات	الوحدة	تقديرات 2022*	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل	%		37.5	50	62.5
الهدف الاستراتيجي:					
الهدف 2-2: توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود					
هدف عملياتي 1-2-2: توفير فرص إدماج للنساء السجينات					المؤشرات العملية
نسبة النساء المودعات المنتفعات ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدمي	%	35.33	37.5	40.5	43
نسبة النساء المودعات المنتفعات بعمل فلاحى او صناعى أو خدماتي	%	30	35	40	45
عدد السجينات المنتفعات بقروض ميسرة لبعث مشاريع	عدد		5	10	20

4-التحليل

✓ المؤشر: 2-1-2: نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل

يتعلق هذا المؤشر بتخصيص فضاءات خاصة للأم المرضعة والحوامل وذلك مراعاة لهذه الفئة الهشة وبغاية توفير ظروف إيداع تتلاءم وخصوصية وضعية السجينة الحامل أو المرفقة بطفل.

وهو مؤشر تعمل الهيئة العامة للسجون والإصلاح على تدعيمه من خلال برمجة تهيئة فضاء للأم المرضعة والحوامل بسجن قفصة ضمن المشاريع الجديدة للهيئة العامة للسجون والإصلاح مع العلم وأنه يتوفر عدد 02 فضاءات موجودة حالياً وهي فضاء الأم بسجن منوبة وسجن المسعدين. كما تسعى الهيئة العامة للسجون والإصلاح على تعميم هذه التجربة تدريجياً بكافة الوحدات السجنية التي تأوي العنصر النسائي والتي تمثل عدد 08 سجون. وقد تم برمجة بناء فضاء لفائدة الأم السجنية الحاملة أو المرضعة بسجن جندوبة خلال سنة 2024 وفضاء للأم الحامل والمرضعة بسجن القصرين خلال سنة 2025.

✓ نسبة النساء المودعات المنتفعات ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي

والخدماتي

يتمثل هذا المؤشر في متابعة نسبة النساء المودعات المنتفعات ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي من خلال تحليل معطيات جدول التقديرات نلاحظ أن النسبة المرجوة تحقيقها في سنة 2025 تمثل 43%. ويعود هذا إلى سعي الهيئة العامة للسجون والإصلاح لتطبيق برنامج شراكة مع وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن وذلك لتدعيم ورشات تكوين المرأة السجنية.

✓ نسبة النساء المودعات المنتفعات بعمل فلاحى أو صناعى أو خدماتى

يهدف هذا المؤشر لقيس نسبة تشغيل المودعات المحكومات في مختلف المجالات الفلاحية والصناعية والخدماتية. حيث تحرص الهيئة العامة للسجون والإصلاح على تشغيل أكثر عدد ممكن من المودعات وتمكينهم من مقابل مادي لتخفيف عبء الإيداع والإقامة بالسجن إلى حين استكمال مدة العقوبة. إذ تمثل نسبة المودعات المنتفعات بعمل فلاحى أو صناعى أو خدماتى خلال هذه السنة 30% ويسعى البرنامج إلى الترفيع فيها إلى 45% في غضون 2025.

✓ عدد السجينات المنتفعات بقروض ميسرة لبعث مشاريع

يتمثل المؤشر في تمكين النساء المسرحات من السجون من تمويل مشاريع في بعض المجالات وذلك في إطار مشروع إتفاقية بين وزارة العدل ووزارة الأسرة والمرأة والطفولة

وكبار السن يتمثل في تمكين السجينات المتحصلات على تكوين في مجالات معينة من قروض ميسرة في إطار برنامج "رائدات ذات أولوية" على أن يقع العمل على استكمال ملف الحصول على القروض في فترة إعداد السجينة للخروج وبغاية تسهيل إدماجها في المجتمع والمساهمة في تمكينها الاقتصادي بعد انتهاء فترة العقوبة.

5- خطة العمل

مصدر الاعتمادات المخصصة (ميزانية الدولة/تمويل مآحين (أجانب)	الاعمال (الأنشطة وغيرها)	تقديرات 2023	المؤشرات	الأهداف	
				استراتيجي	عملياتي
ميزانية الدولة	-بناء فضاء لفائدة الأم السجينة الحاملة والمرضعة بسجن قفصة. -العمل مع الشركاء الأجانب والجمعيات والمنظمات الحقوقية الوطنية قصد توحيد الجهود لتحقيق هذا المؤشر. -العمل على تعميم هذه التجربة تدريجيا بكافة الوحدات السجنية التي تأوي العنصر النسائي والتي تمثل عدد 08 سجون.	37.5	نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل		الهدف 1-2: تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف إيداع النساء والرجال والأطفال
	- إبرام اتفاقيات مع الهياكل العمومية للتكوين وتدعيم الاتفاقيات السارية المفعول.	37.5	نسبة النساء المودعات المنتفعات ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدمي		الهدف 2-2: توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود
	إبرام اتفاقيات تشغيل النساء السجينات مع الهياكل العمومية وخاصة منها الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية.	35	نسبة النساء المودعات المنتفعات بعمل فلاحى أو صناعى أو الخدمائى	هدف ع 1: توفير فرص إدماج النساء السجينات	
	- برنامج شراكة مع وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن وذلك لتدعيم ورشات تكوين المرأة السجينة.	5	عدد السجينات المنتفعات بقروض ميسرة لبعث مشاريع		

البرنامج 9: برنامج القيادة والمساندة

اهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى السياسة العمومية

- ✓ نفاذ النساء إلى بعض المناصب الوظيفية العليا
- ✓ حوكمة الإطار البشري بالمحاكم والمؤسسات السجنية والمهن العدلية الحرة

2-الإشكاليات ذات الأولوية

- ولوج النساء إلى المناصب الوظيفية العليا في قطاع العدالة سواءا في الإدارة أو القضاء أو في المنظومة السجنية:

تحتل المرأة في مهمة العدل مكانة هامة، حيث تبلغ نسبة النساء 32.7 % من مجموع الموظفين بالمهمة. في حين تبلغ نسبة النساء اللاتي يشغلن خطط وظيفية 23.1% من جملة الموظفين بالمهمة أي بمعدل 2474 امرأة شغلن خطط وظيفية من بينهم 1332 امرأة قاضية. وبالرغم من وصول المرأة إلى الخطط الوظيفية إلا ان موقعها لا يزال متواضعا في تولى المناصب الوظيفية العليا.

توزيع الموارد البشرية للمهمة حسب النوع الاجتماعي والخطط الوظيفية لسنة 2022

البرنامج	العدد الجملي للموظفين	عدد الرجال	عدد النساء	نسبة النساء	الخطط وظيفية المختلفة		
					رجال	نساء	نسبة النساء
العدل	7948	3479	4469	56,2%	1411	1528	52,0%
السجون والإصلاح	9404	8271	1133	12,0%	6739	861	11,3%
القيادة والمساندة	720	419	301	41,8%	95	85	47,2%
المجموع العام	18072	12169	5903	32,7%	8245	2474	23,1%

3-تحديد الهدف او الأهداف المتعلقة بالحد من الإشكالية المطروحة:

الهدف الاستراتيجي المراعي للنوع الاجتماعي: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص					
المؤشرات	الوحدة	تقديرات * 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا بالمقارنة مع الرجال	نسبة	34.9	36	38	40

4-التحليل

✓نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا بالمقارنة مع الرجال

يتعلق المؤشر بمتابعة تطور نسبة تواجد النساء في المناصب الوظيفية العليا التي تساعد على أخذ القرار مقارنة بالرجال. وتمثل المناصب الوظيفية العليا الموجودة بالمهمة رتبة مدير عام فما أكثر.

تبلغ نسبة النساء في الرتب الوظيفية العليا مقارنة بعدد الرجال 34.9% سنة 2022 من مجموع الموظفين في المناصب الوظيفية العليا (994 خطة وظيفية).

وبالرغم من وصول المرأة إلى الخطط الوظيفية إلا ان موقعها لا يزال متواضعا في تولى المناصب الوظيفية العليا (347منصب). وستسعى المهمة إلى تحسين هذا المؤشر بصفة تدريجية (بلوغ نسبة 40 % بحلول سنة 2025) مع توفير التكوين اللازم في القيادة النسائية لصالح الإطارات العليا من الاناث.

5- خطة العمل

مصدر الاعتمادات المخصصة (ميزانية الدولة/تمويل متاحين أجنب)	الاعمال (الأنشطة وغيرها)	تقديرات 2023	المؤشرات	الأهداف الاستراتيجية
ميزانية الدولة	<p>-متابعة طور المسار المهني للنساء وإسناد بعض المناصب العليا</p> <p>-وضع لوحة قيادة لمتابعة التصرف في الموارد البشرية</p> <p>-تشريك الكفاءات النسائية في رسم وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات القطاعية،</p> <p>-التدريب على المهارات اللينة (الثقة بالنفس والقيادة والنوع الاجتماعي) والمهارات التقنية (اللغات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)</p> <p>-تنظيم دورات تكوينية في القيادة النسائية لصالح الإطارات العليا من الإناث</p>	34.5	نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا بالمقارنة مع الرجال	تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص

-II- الإشكاليات والمقترحات

المقترحات	الصعوبات
تعزيز منظومة الإحصاء	إشكالية النقص في المعطيات الإحصائية
تكثيف الدورات التكوينية لتدعيم القدرات وتطوير الكفاءات والمساعدة على التخصص	عدم التخصص في مجال العنف ضد المرأة وغياب تشخيص معمق بخصوص النوع الاجتماعي
-إحداث خلية مركزية بالديوان لإدماج مقارنة النوع الاجتماعي -وضع استراتيجية قطاعية للنوع الاجتماعي 2025-2030 - وضع خطة اتصالية	غياب خطة قطاعية لإدماج مقارنة النوع الاجتماعي في المنظومة العدلية وخطة اتصالية للتعريف بها.